



التقرير العالمي
للعولم الاجتماعية
لعام ٢٠١٠:
الفجوات المعرفية
عرض نقدي

إعداد
نورا البنداري



تمهيد:

تمر دول العالم بسلسلة من الأزمات والتحديات المختلفة في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، مما يستوجب عليها أن تواجهها وتضع لها حلولاً لكي تفهم الواقع المجتمعي بكل نواحيه، ويتوصل إلى ذلك من خلال الاهتمام بالعلوم الاجتماعية التي تدرس النواحي الإنسانية للعالم، وتصوغ الاتجاهات الفكرية للمجتمع، فهي أدوات لفهم الأحداث والوقائع، والتغيرات السياسية والاقتصادية، وعمليات التنمية البشرية والاجتماعية التي أفرزها العالم اليوم في شتى المجالات، لإيجاد واقع اجتماعي يتلاءم مع احتياجات الإنسان ومتطلباته، وللتكيف مع المستجدات والتحولت العالمية المعاصرة، للوصول إلى عالم أكثر أمناً واستقراراً وتقدماً.

هذا ما دفع العديد من دول العالم المتقدم إلى الاعتماد على هذه العلوم وتشجيعها والعمل على تطويرها ومساندتها من خلال تقديم جميع أنواع الدعم والإمكانات لها، كي تقوم بدورها في خدمة المجتمع وتنميته. ونظراً لأهمية العلوم الاجتماعية وعدم الاهتمام الكافي بها وإهمالها من جانب دول عدة، أصدر المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ISSC بتكليف من منظمة اليونسكو التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠ الذي جاء تحت عنوان «الفجوات المعرفية»^١.

وحشد المجلس باحثي العلوم الاجتماعية العالميين للمشاركة في التقرير الدولي، فأسهم في إعداد مئات من علماء العلوم الاجتماعية كمؤلفين أو أعضاء هيئة تحرير أو مراجعين، واختير الباحثون من مختلف التخصصات ومن شتى أنحاء العالم، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وجنوب إفريقيا، والمكسيك، والنرويج، والصين، وإيران، وفنزويلا، وألمانيا، وفرنسا، واليونان، وغيرهم.

وقبل إصدار هذا التقرير عقد المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية في مدينة بيرغن النرويجية في مايو ٢٠٠٩؛ لإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية في ضوء الاستجابة للأزمة الاقتصادية العالمية، وكيفية تحويلها إلى فرصة للاستفادة منها في السياسات الدولية والتنمية الاجتماعية.

وتأسس المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية عام ١٩٥٢ في باريس باعتباره منظمة غير حكومية مستقلة، وقد طرحت فكرة إنشائه عام ١٩٤٨ في اجتماع لجنة الخبراء التي تنظر في إنشاء معاهد البحوث داخل منظمة الأمم المتحدة، وكان الهدف الرئيس لتدشينه هو فحص أهم مشاكل العصر الحالي والمساعدة في وضع خطط لمواجهةها وحلها، كما تسترشد أنشطة المجلس بمبادئ الحرية الأكاديمية، ومبادئ الشفافية، والمساءلة، والسعي للوصول إلى المعلومات والبيانات العلمية كافة.

وشمل النقاش الدائم حول حدود العلوم الاجتماعية، من خلال تعريف العلوم الاجتماعية في كثير من الأحيان باعتبار أن التخصصات التي تقع بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية هي جزء من العلوم الاجتماعية وذلك لا يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ومع مرور الوقت، في بعض البلدان، عُذ التعليم جزءاً من العلوم الاجتماعية، في حين أن بلاداً أخرى لا تعد التعليم من العلوم الاجتماعية، كما يعد التاريخ

1 International Social Science Council, World Social Science Report: Knowledge Divides. 25 June 2010, Available at: (<https://bit.ly/2Tq61rw>).

جزءًا من العلوم الاجتماعية في بعض البلدان؛ وفي بلدان أخرى هو جزء من العلوم الإنسانية، وهناك من يرى أن المجالات المهنية مثل: الأعمال والإدارة هي جزء من العلوم الاجتماعية، وهناك من يرى غير ذلك.

ونظرًا للجدل الدائر حول تحديد ومعرفة ماهية العلوم الاجتماعية^٢ والتخصصات التي تحتويها، فإن التقرير سيعمل على تحليل جميع تخصصات العلوم الاجتماعية، وجميع المجالات المهنية التي يعدها المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية جزءًا من العلوم الاجتماعية، ومن أجل ذلك أشرك التقرير أكبر عدد ممكن من المتخصصين في مختلف التخصصات، ولكن دون الدخول في تفاصيل التغييرات الفكرية أو المؤسسية في كل تخصص.

ورغم رفض باحثي التقرير للهيمنة اللغوية للغة الإنجليزية، إلا أننا نجد أن هذا التقرير قد صدر بلغتين فقط وهما: الإنجليزية والفرنسية، ولم يترجم إلى اللغة العربية حتى يستطيع أكبر قدر ممكن من الفئات المختلفة للمجتمعات الاطلاع عليه، وهذا الأمر الذي عملت اليونسكو على تجاوزه في بعض التقارير الأخرى التي أصدرتها. وفي إطار هذا، يبدأ التقرير في الفصل الأول، المعنون بـ«العلوم الاجتماعية تواجه العالم» بتحليل بعض المشكلات والتحديات العالمية كما يتصورها باحثون في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في هذا الفصل، وانقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول: جاء تحت عنوان «العلوم الاجتماعية والتحديات العالمية» وقد تناول التغييرات البيئية العالمية، والفقر العالمي، وقياس عدم المساواة في الدخل العالمي، والجوانب الجغرافية لأزمة المالية، والتحديات السكنية المستقبلية، وأيضًا التهميش، والعنف، والاحتياج إلى نظريات تحديث جديدة Modernization.

في حين آخر فقد تطرق المبحث الثاني في الفصل الأول لتقديم وجهات نظر حول الاتجاهات والقضايا الرئيسية في العلوم الاجتماعية في مناطقها المختلفة، من خلال تقديم المجالس الإقليمية للعلوم الاجتماعية لوجهات نظرها، وهم: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ورابطة مجالس البحوث الاجتماعية الآسيوية، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، ومجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في إفريقيا.

٢ اختلف الباحثون في تعريف العلوم الاجتماعية؛ ولذلك فإن المصطلح الذي استند إليه باحثو التقرير فيما يخص العلوم الاجتماعية يشير إلى أي فرع من فروع العلوم الذي يتعلّق بالسلوك الإنساني الذي يشمل جوانبه الاجتماعية والثقافية، ويستخدم أحيانًا للإشارة إلى علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم الاقتصاد، والتاريخ، والقانون، وغالبًا يضم الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية. في حين آخر فقد ناقش كتاب «الثقافتان» الذي ألفه عالم الفيزياء والأديب الإنجليزي «سي بي سنو»، أن الثقافة العلمية تشمل المهتمين بالعلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، أما الثقافة التقليدية أو الإنسانية (أي المهتمون بالعلوم الاجتماعية أو الإنسانية) يعمل أفرادها في مجال الآداب والفنون، وقال سنو: «إن الفئتين منفصلتان تقريبًا بلا تواصل، ولا يدري أصحاب كل فئة الكثير عن نشاط الفئة الأخرى، فأفراد الثقافة العلمية قلما يقرءون في الأدب والتاريخ، وأفراد الثقافة التقليدية أو الأدبية لا يعرفون إلا أقل القليل عن القوانين العلمية». وهاجم سنو بشدة هذا الانفصال؛ لما فيه من ضرر بالمجتمع، حيث إن الثقافتين من ضرورات تقدم الأمم محليًا وعالميًا.

لكن في كتاب «الثقافات الثلاث»، للمؤلف «جيروم كيغان»، فقد أوضح أن هناك فرقًا بين العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية (الإنسانيات)، وبين أن هذه المصطلحات متطابقة لفظًا ومختلفة دلالة على صعيد كل نسق، ولم ينتبه الباحثون إلى ذلك، وبين أن العلوم الطبيعية تعني استخدام المفاهيم اللغوية والرياضية المستقاة من واقع المشاهدات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي تنطبق على أوضاع بعينها، وباحثو هذه العلوم يقومون بتفسير كل الظواهر الطبيعية والتنبؤ بمسارها المستقبلي، أما العلوم الاجتماعية، فهي بنى لغوية تشير إلى سلوكيات الأفراد والجماعات وأحوالهم ومقاماتهم النفسية مع التسليم بالمعوقات التي تفرضها سياقات الملاحظة، وباحثو هذه العلوم يفسرون السلوك البشري والحالات النفسية ويتنبؤون بمسارها المستقبلي، أما الإنسانيات، فهي تشير إلى السلوك البشري والمواقف التي تحركه مع تقييد شديد للاستنتاجات، وهذه العلوم تصب اهتمامها على تفهم ردود أفعال البشر على الأحداث والوقائع والمعاني التي يسبغها البشر على خبراتهم بوصفها دالة على الثقافة والحقبة التاريخية وتاريخ الحياة. وقد بين أن العلوم الإنسانية تشمل تخصصات: المنطق، وعلم الأخلاق، وعلم النفس، والفلسفة.



وركّز الفصل الثاني على الجغرافيا المؤسسية للعلوم الاجتماعية، وقدم وصفاً تفصيلياً لحالة العلوم الاجتماعية في تسع مناطق مختلفة من العالم، مع التركيز على الجوانب التنظيمية والمؤسسية لأبحاث العلوم الاجتماعية، وذلك في كل من أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والمنطقة العربية، والصين، وجنوب آسيا، وأوروبا، وروسيا، ونيوزيلندا، ومنطقة المحيط الهادئ.

في حين يحل الفصل الثالث الذي جاء بعنوان «القدرات غير المتكافئة» التفاوتات في إنتاج المعرفة الناتجة عن التفاوتات الكبيرة في القدرات عبر المناطق والبلدان، وذلك من خلال أربعة مباحث، تناول المبحث الأول، أبعاد القدرات في العلوم الاجتماعية من خلال تقييم القدرات البحثية في العلوم الاجتماعية، وتحديات تنمية القدرات في الدول العربية، وأسباب القدرة على البحث في العلوم الاجتماعية في آسيا، وبناء القدرات في مجال العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، وأيضاً أسباب عدم نشر الأكاديميين الكينيين في المجالات العالمية المحكمة. وركّز المبحث الثاني على طرق تسويق البحوث في جنوب إفريقيا، والأبحاث القائمة على المنظمات غير الحكومية في الشرق العربي والتحديات التي تواجهها.

أما المبحث الثالث، فحل فيه الباحثون أسباب هجرة الأدمغة (العقول)، والدول التي انتشرت فيها هذه الظاهرة والدول التي استطاعت جذب هؤلاء، وذلك من خلال البحث حول هجرة الأدمغة لجذب المعرفة في العلوم الاجتماعية إلى أمريكا اللاتينية، وهجرة الأدمغة إلى جنوب آسيا، وإعادة التفكير في هجرة العقول إلى الفلبين. وتناول المبحث الرابع الحديث عن الدول التي استطاعت التغلب على الفجوة في القدرات، من خلال معرفة كيفية تطوير البرازيل للقدرات البحثية في العلوم الاجتماعية، وبناء الصين للعلوم الاجتماعية، وتطوير قدرات العلوم الاجتماعية في فلسطين، وأيضاً مساهمة شبكات العلوم الاجتماعية في تنمية القدرات في إفريقيا.

ويحل الفصلان التاليان تأثير تدويل العلوم الاجتماعية؛ فيوضح الفصل الرابع أن بعض الدول أكثر مركزية من غيرها في إنتاج ونشر العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال معرفة الدول التي تُنتج فيها العلوم الاجتماعية، وأسباب هيمنة اللغة الإنجليزية، وذلك عن طريق مقارنة بحوث العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع الصين والهند.

في حين آخر، يناقش الفصل الخامس تأثير عدم المساواة في محتوى معرفة العلوم الاجتماعية وتعددتها أو عدم وجودها في إنتاجهم، واعتمد هذا الفصل في توضيح فكرته هذه بمعرفة أسباب الدعوة إلى خطاب بديل في العلوم الاجتماعية الآسيوية، والموضوعات التي تركز عليها العلوم الاجتماعية في بلدان شمال إفريقيا، والموضوعات الحالية لأبحاث العلوم الاجتماعية في اليابان، وتغريب العلوم الاجتماعية الصينية: حالة العلوم القانونية (١٩٧٨ : ٢٠٠٨).

بينما يبحث الفصل السادس القضايا الناشئة عن الانقسامات الحالية بين تخصصات العلوم الاجتماعية والحقول الفرعية، وكذلك التقسيم بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، من خلال مناقشة مشكلة التخصصات المتعددة التي ناقشتها بالفعل لجنة غولبنكيان الدولية لعام ١٩٩٦ لإعادة هيكلة العلوم الاجتماعية.



ويواصل الفصل السابع هذا الموضوع من خلال مناقشة الأقسام التي قد تنشأ عن تزايد المنافسة في التعليم العالي والبحث بسبب تطبيق أساليب الإدارة الجديدة. ويحلل الفصلان التاليان الانقسامات والتفاعلات بين العلوم الاجتماعية والمجتمع؛ حيث يستعرض الفصل الثامن الأشكال المختلفة لنشر المعرفة، ويتناول الفصل التاسع التفاعلات المتوترة في بعض الأحيان بين العلوم الاجتماعية وصناع القرار، ويحدد الفصل العاشر والأخير الاستنتاجات الرئيسية للتقرير وخطوط العمل المستقبلية.

أولاً: دوافع إصدار تقرير الفجوات المعرفية:

يعزى الدافع الرئيس لاهتمام دول العالم بالعلوم الاجتماعية إلى التوقع بأنها ستسهم بشكل مباشر في حل المشكلات الاجتماعية، ونتيجة لذلك ما يزال المجلس يعمل على تطوير هذه العلوم للمساعدة في حل المشكلات العالمية، فالمجلس يُعد الهيئة الرئيسة التي تمثل العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية على المستوى الدولي، كما يعمل على تسهيل التعاون البحثي عبر المناطق والتخصصات والمجالات العلمية المتعددة، وتسهيل إمكانية الوصول إلى خبرات وموارد وشبكات العلوم الاجتماعية العالمية، وتعبئة الموارد من أجل توفير أولويات البحوث الدولية.

ومن مهام المجلس أيضاً تطوير العلوم الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، والنهوض ببحوث العلوم الاجتماعية عبر الحدود الوطنية والإقليمية، أي دعم بناء القدرات في مجال العلوم الاجتماعية، لا سيما في البلدان والمناطق التي لم تتطور فيها هذه العلوم بشكل جيد في الوقت الحالي، هذا من خلال توفير مركز تبادل المعلومات المركزي؛ لجمع وتفسير وتحليل ونشر البيانات حول موارد العلوم الاجتماعية، وتوافرها للبحث، وتأثيرها على المجتمع.

وبالإضافة لذلك، يسعى المجلس لتوسيع التبادل والعمل المشترك بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، لإعطاء رؤية متكاملة عما يحدث في العالم، كما يسعى إلى دعم مشاركة النساء والأقليات وغيرها من الجهات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في أبحاث العلوم الاجتماعية.

ونظراً لاهتمام المجلس الدولي ومنظمة اليونسكو بالعمل معاً لتطوير العلوم الاجتماعية، نُشر أول تقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم عام ١٩٩٩، وبعد عشر سنوات من إعداد هذا التقرير طلبت اليونسكو من المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية إنتاج مراجعة شاملة جديدة لحالة العلوم الاجتماعية، من خلال تسليط الضوء على كيفية إنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية ونشرها واستخدامها.

وقد مَوَّل تقرير العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠ لكونه جزءاً من اتفاقية بين اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، وبمساهمات من بعض المؤسسات والجامعات والبنوك الأوروبية، كان من بينهم الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي NORAD، ومجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة ESRC، والمجلس الدولي السويدي، ومؤسسة بنك السويد الثلاثية، إضافة إلى خمس عشرة جامعة في بريطانيا، وألمانيا، والنرويج، هذا بالإضافة إلى أن معهد اليونسكو للإحصاء UIS هو من أسهم بتقديم الدعم لإعداد الملحق الإحصائي حول عدد علماء الاجتماع في العالم وإنتاجهم، ولتقديم التعليقات على البيانات التي أُشير إليها في التقرير.

ثانياً: العلوم الاجتماعية والفجوات المعرفية:

يختلف وضع العلوم الاجتماعية اختلافاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، ومن ثم فقد أصبح الموضوع الرئيس لهذا التقرير هو «الفجوات المعرفية»؛ وذلك لمعرفة كيف تتعامل تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة مع بعضها البعض، وكيف تتطور لمواجهة الظروف غير المتكافئة والاتجاهات المتباينة في العالم.

وفي هذا الصدد، سلط التقرير العالمي المعنون بـ: «الفجوات المعرفية» الضوء على عدد من المشكلات التي تواجهها العلوم الاجتماعية، والتي منها: عدم المساواة وعدم التناسق اللذان يعوقان جميعها، وتراكم المعرفة ونقلها واستخدامها في مجتمعات مختلفة، كما تطرق باحثو التقرير إلى توضيح فجوات عديدة أدت إلى التأثير بشدة في وضع العلوم الاجتماعية، ومنها الفجوة الإقليمية التي تنبع عنها التفاوتات الهائلة في القدرات البحثية عبر بلدان ومناطق العالم، والفجوة الجغرافية، وفجوة القدرات، والفجوة بين التخصصات، كما وضح التقرير الفروقات التي تقلل من فعالية استجابة العلوم الاجتماعية للتحديات العالمية.

ويبين محررو التقرير، أن «الفجوة» تعرف على أنها المسافة وعمق الانقسام بين وحدتين، ومن ثم فإن التقرير سيعمل على تحليل هذه الانقسامات في فصوله التسعة، على افتراض أنها تقلل من قدرة العلوم الاجتماعية على تحليل الواقع الاجتماعي ومعالجة المشاكل العالمية، ويفسر التقرير تأثير هذه الانقسامات أو الاختلافات حول عدم قوة العلوم الاجتماعية أو جودتها أو كفاءتها.

ويبين التقرير أن الفجوة الأكثر ظهوراً هي التي بين البلدان والمناطق؛ إذ ليس هناك الكثير من القواسم المشتركة بين قسم العلوم الاجتماعية في جامعة جيدة في الشمال العالمي، ومعهد أبحاث العلوم الاجتماعية في دولة جنوبية تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ووفقاً للتقرير فإن الفجوة الإقليمية تكمن في العديد من الفجوات الأخرى، مثل الفجوة في القدرات بين البلدان التي تضم عدداً كبيراً من الباحثين والمؤسسات -التي تعمل بشكل جيد- وأنظمة البحث، والبلدان الأخرى التي لا تملك ذلك، كما يعد الإنتاج غير المتكافئ من الجوانب الأخرى لهذه الفجوة، وأيضاً يرتبط البعد اللغوي ارتباطاً وثيقاً بالفجوة الإقليمية في عالم تسود فيه المجالات الإنجليزية وقواعد البيانات البليوغرافية، وربما تشغل الحيز الأكبر من التسلسل الهرمي لجدول أعمال البحوث.

وفيما يخص «المعرفة»، فقد أوضح التقرير أن العلوم الاجتماعية متنوعة وتتميز بتعدد الأساليب والتخصصات والنماذج والفلسفات السياسية والاجتماعية الأساسية، وهذا التنوع هو محل جدل بين الباحثين،

٣ بدأ الحديث عن ظاهرة «الفجوة المعرفية» عام ١٩٧٠ من خلال الباحث الأمريكي «بيل تيتشنيور» الذي طلب من زملائه في جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة، وهو الأمر الذي أثار جدلاً بين الخبراء والباحثين مما دفعهم لمعرفة ماهية هذه الظاهرة وأسبابها، وقد صاغ تيتشنيور فرضاً لتعريف «الفجوة المعرفية»، حيث رأى أنه مع تزايد انسياب المعلومات في النظام الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام، تحدثت الفجوة في المعلومات بين الفئات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأعلى والتي تميل إلى اكتساب المعلومات أكثر، وبين الفئات ذات المستوى الأقل.

Leo W. Jeffres, and others., "Knowledge and the Knowledge Gap: Time to Reconceptualize the "Content". The Open Communication Journal, May 2011, p. 30, available at: <https://bit.ly/2TsK-luW>.



فهناك من يرى أن هذا التنوع هو أحد الثوابت والأساسيات في العلوم الاجتماعية ولا يمثل أي فجوة، وعلى الجانب الآخر هناك رؤية مضمونها أن هذا التنوع مسئولية؛ لأنه يمنع العلوم الاجتماعية من معالجة القضايا الملحة بفعالية.

وتتعلق الانقسامات الأخرى الخاصة بالحصول على المعرفة، بما في ذلك قواعد البيانات والكتب والمجلات الأكاديمية، ومن ثم تميز إنتاج المعرفة بالعلوم الاجتماعية في السنوات الأخيرة بزيادة التنافس بين المؤسسات وبين الباحثين، نتيجة التصنيف وأساليب التقييم الكمي بشكل متزايد والجهات الممولة لهذه المشاريع البحثية.

وتهدف هذه الورقة إلى عرض التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠ لإلقاء الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه العلوم الاجتماعية، والتحديات التي تواجهها، ومكانتها في بلدان العالم المختلفة، وأكثر الدول اهتمامًا بتنمية هذه العلوم من خلال توفير السبل ووسائل الدعم المناسبة لدراسيها والمتخصصين بها، وعلى النقيض، الدول التي تعاني من تحديات جمة ولا تسعى لتطوير العلوم الاجتماعية، كما سيظهر وضع العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية.

ثالثًا: العلوم الاجتماعية: الأهمية والأدوار:

شدد التقرير على مدى حاجة كل دول العالم إلى العلوم الاجتماعية اليوم وخلال الأعوام القادمة؛ وذلك لأن هذه العلوم هي الأداة التي من خلالها يمكن التصدي للتحديات الكبرى التي تواجهها البشرية في شتى المجالات، بدءًا من الفقر والأوبئة وانتهاء بتغيير المناخ، إضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في بعض مناطق العالم.

وتنبع أهمية العلوم الاجتماعية من دورها في توفير أدوات وصفية وتحليلية تتيح لنا رؤية وتوضيح وشرح التطورات التي تشهدها المجتمعات البشرية، كما أنها تسمح لنا بفك تشفير المفاهيم والافتراضات والخرائط الذهنية الأساسية في المناقشات حول هذه التطورات، وتوفير الأدوات اللازمة لقياس السياسات والمبادرات وتحدد ما ينجح وما لا يصلح. مما يعني أن للعلوم الاجتماعية دور في فهم وتشكيل عالمنا وحياتنا اليومية، وبدونها لن توجد معظم السياسات العامة، وستكون القدرة على اتخاذ العديد من القرارات الفردية والجماعية محدودة، كما أن هذه العلوم توفر طرقًا مناسبة بشكل خاص لإنشاء ومناقشة الأدوات التي يمكن للمجتمعات من خلالها مراقبة التطورات التي تمر بها وتقييم هذه التطورات؛ لذا فهي تسهم في صناعة التاريخ ومن ثم يجب إعادة تقييم نتائجها ومفاهيمها باستمرار.

وتسعى العلوم الاجتماعية إلى جلب فلسفة للمواضيع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والشخصية، التي اعتمدت من خلال المعتقدات الشخصية والدين، بمعنى أن الموضوعات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والعدالة والحكم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعليم، وعدم المساواة، إضافة إلى العديد من المفاهيم الأخرى، ستكون مجهولة إلى حد كبير بدون مساهمات العلوم الاجتماعية، كما أن هذه الظواهر إذا لم تُفهم أو تُحلل بشكل صحيح فلن تؤدي إلى أي أعمال سياسية.

لذلك تظهر الحاجة إلى هذه العلوم لفهم كيفية تأثر البشر والتأثير فيهم، كما أنها ضرورية لتنفيذ أهداف

الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، والتي تسعى إلى الحد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين، وكذلك مواجهة تحديات مثل تغير المناخ، وهي تحديات لها أبعاد اجتماعية بقدر ما لها من أبعاد طبيعية، ومن ثم تفرض مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية والتصدي بفعالية للمشاكل العالمية والمحلية، ضرورة تطوير وتنمية العلوم الاجتماعية للتغلب على ذلك، كما يجب بناء القدرات البحثية خاصة في المناطق التي تكون فيها المشاكل الاجتماعية أكثر حدة والعلوم الاجتماعية أكثر فقرًا.

وفي إطار ذلك، أشارت «إيرينا بوكوفا» المديرية العامة لليونسكو في توطئة التقرير إلى أن «العلوم الاجتماعية تضيي اليوم مزيدًا من الوضوح على فهمنا لكيفية تفاعل البشر مع بعضهم، وأيضًا مع البيئة، كما أن الأفكار والمعلومات التي تولدها يمكن أن تقدم مساهمة ثمينة في صياغة سياسات فعالة لتشكيل العالم من أجل الصالح العام»، لذا فإن «هذا التقرير يعيد التأكيد على التزام اليونسكو بالعلوم الاجتماعية، وكذلك على رغبتنا في وضع جدول أعمال عالمي جديد من أجل النهوض بهذه العلوم والترويج لها؛ لأنها أداة ثمينة جدًا للنهوض بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا».

وعلى الرغم مما تقدم؛ فإن باحثي العلوم الاجتماعية قد واجهوا بعض الفجوات عند تحليل المشكلات العالمية؛ إذ إنهم لم يتفقوا على حلول واحدة لهذه المشكلات، ويرجع هذا إلى عدم تكافؤ القدرات بين المؤسسات والبلدان المتقدمة والنامية؛ لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه كل دولة، ومن ثم فإن ذلك أدى إلى تجلي رؤى ووجهات نظر متباينة حول قضية واحدة، ولذلك يسعى علماء (باحثو) العلوم الاجتماعية إلى محاولة التصدي لهذه الفجوة، من خلال معرفة أسبابها ومحاولة الحد منها، حتى يمكن وضع أسس وفقًا لمنهجية العلوم الاجتماعية، تمكنهم في النهاية من وضع حلول للتحديات العالمية.

وأوضحت المديرية العامة لليونسكو أن الفجوات العالمية تتكاثر في كل جيل وفي مؤسساتنا وفي أساليبنا في إنشاء المعرفة واستخدامها، وتؤثر الانقسامات العالمية في جميع مؤشرات التنمية البشرية، مما يعوق تراكم المعرفة ونقلها واستخدامها في مجتمعاتنا، ويضر هذا بالتنمية العادلة، التي تتطلب سياسات اقتصادية تحقق العدالة الاجتماعية.

وطرحت مديرة اليونسكو مثالًا فيما يخص «التنمية العادلة»؛ إذ إنها طالبت دول العالم بأن تعي أن هناك نحو مليار شخص في العالم يعانون من الفقر ويعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، وهو الأمر الذي يتطلب تحسين وإنتاج السياسات الجيدة لمعالجة هذا الأمر، كما بينت أن المسعى العلمي الاجتماعي هو أيضًا أفقر بسبب تحيزه تجاه البلدان المتقدمة الناطقة بالإنجليزية.

٤ وفقًا لما تناوله الأستاذ الدكتور «عثمان محمد عثمان»، في كتابه المعنون «التنمية العادلة: معضلة النمو الاقتصادي أم عدالة التوزيع» عام ٢٠١٦؛ فمثلت «التنمية العادلة» مكون من ثلاثة عناصر، وهم: النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، ومشكلة الفقر، ويقوم هذا المثلث على تصويب السياسات التي تتعلق باستراتيجيات التنمية بحيث تراعي الربط بين هدف التنمية «المستحق» ألا وهو: إزالة / تقليل الفقر المطلق (العنصر الأول من المثلث)، وهو ما يتطلب المزوجة بين عنصرَي المثلث الآخرين: سياسات «النمو والتوزيع» أي نمو الدخل من حيث المستوى والمعدل ومن ثم تغيير توزيع الدخل، وبين أن على الدولة كي تحقق ذلك أن تعطي أولوية في السياسة الاقتصادية للتصدي لمشكلة «الفقر»، ومنحها الأفضلية على تقليل حدة تفاوت الدخل.



وأدى ذلك إلى عدم استكشاف وجهات النظر والنماذج المضمنة في التقاليد الثقافية واللغوية الأخرى، ولذلك يجب اتباع نهج أكثر تنوعًا من الناحية الثقافية واللغوية من جانب العلوم الاجتماعية، لأن هذا سيكون ذا قيمة هائلة لمنظمات مثل اليونسكو في جهودها لتعزيز التفاهم المتبادل والحوار بين الثقافات.

وعلى الرغم من هذا، نجد أن المعرفة العلمية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية معرضة للخطر في عدة مناطق من العالم، فهي غالبًا أقل تطورًا وتقدمًا في المناطق التي تشهد فيها الحاجة إليها، وبخاصة التي تعاني من مشاكل اقتصادية تتراوح ما بين الفقر وسوء توزيع الدخل؛ نتيجة لعدم وجود سياسات تُحقق معدلًا من النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن هيمنة اللغة الإنجليزية على العلوم الاجتماعية والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلدان المتقدمة، قد أسهما في وجود تباينات هائلة في القدرات البحثية بين البلدان وفتتت المعرفة؛ مما يعوق قدرة العلوم الاجتماعية على الاستجابة لتحديات اليوم والغد، ومن هنا جاء عنوان هذا التقرير «الفجوة المعرفية».

ولذلك تشدد الحاجة لإدراك أهمية العلوم الاجتماعية في وضع حلول للمشاكل والتحديات التي تواجه دول العالم النامي والمتقدم؛ إذ إن الأفكار والمعلومات التي تولدها هذه العلوم يمكن أن تقدم مساهمة ثمينة في صياغة سياسات فعّالة لتشكيل عالمننا من أجل الصالح العام، كما أن التغلب على التحديات العالمية وفهم الاتجاهات الرئيسية في المجتمعات البشرية يمكن أن تحدث فيها العلوم الاجتماعية فرقًا، لأن هذه العلوم تضيء مزيدًا من الوضوح على فهمنا لكيفية تفاعل البشر مع بعضهم.

وقد دعا باحثو التقرير - لمعالجة فجوة المعرفة - إلى بناء «مجتمع المعرفة»؛ لأنه يبدو مختلفًا تمامًا عن الاعتماد على منظور الفرد الإقليم؛ حيث إن علماء الاجتماع بذلك ينتجون عملاً ذا جودة عالية وقيمة عملية هائلة.

وتضمن التقرير موضوعات ليست جديدة - من الموضوعات السابقة الذكر -، بل كانت تحت المعالجة والتحليل لقرنين كاملين، ولكنها لا تزال موضوعية؛ ومن ثم إعادة التفكير فيها اليوم يرجع لعدة أسباب، ليس فقط لتغير الاقتصادات الوطنية، ولكن أيضًا الحدود العرقية، والترتيبات المؤسسية، والعادات الثقافية، والعقليات الفردية، بمعنى أن مجتمعات العالم أصبحت تستطيع العيش على كوكب واحد متكامل بعد تطوير التكنولوجيات، وتوسيع التبادل والتواصل فيما بينهم، وهو الأمر الذي يتطلب القيام بالبحث المتكامل (بحث متعدد التخصصات^٥) الذي يساهم في حل وإدارة التحديات التي تواجه هذا العالم.

على سبيل المثال؛ فإن تغير المناخ يعد من الموضوعات التي تتطلب مثل هذا البحث المتكامل؛ حيث إن تغير المناخ هو تطور قوى الطبيعة الناجمة عن العمل البشري، ولا يمكننا تغيير الطريقة التي تعمل بها قوى الطبيعة، لكن يمكننا تغيير الطريقة التي يتصرف بها البشر، ومن ثم القدرة على تحديد أسبابها الاجتماعية ورسم خرائط لتأثيراتها البشرية، وحساب التكاليف وتقديم المشورة للسياسات، وكل ذلك في نطاق العلوم الاجتماعية.

٥ البحث المتكامل: البحث متعدد التخصصات أي أنه بحث - في تصميمه وتنفيذه وتطبيقه - يجمع بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والاجتماعية في مشاريع بحثية مشتركة لمعالجة الظواهر الطبيعية والاجتماعية.



وتساعد العلوم الاجتماعية في القياس والتقييم والتفاوض والتنظيم الخاص بالظاهرة، كما أنها تساعد في الحفاظ على التنوع البشري والثقافة، وتلعب العلوم الاجتماعية دورًا في ظاهرة مثل تغير المناخ في التسريع من الاستجابات البشرية لهذه المشكلة وصنع السياسات القائمة على الأدلة، ومن ثم النداء لعمل البحث المتكامل، حيث تتعامل العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بشكل مشترك مع الظواهر الطبيعية والعمليات الاجتماعية والتصميم المؤسسي والتفسيرات الثقافية والقواعد الأخلاقية والعقلية.

رابعًا: سمات العلوم الاجتماعية المعاصرة:

تهتم العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها بدراسة التحديات التي تواجه الحياة البشرية، فالعلوم الاجتماعية، تدرس المجتمع والطريقة التي يتصرف بها أفراد هذا المجتمع، وذلك من خلال اتخاذ الظاهرة الاجتماعية التي ينتجها الأفراد موضوعًا لدراستها والمجتمعات البشرية مجالًا لتحقيقها والمنهج العلمي الحديث سبيلًا للكشف عن علاقتها السببية.

وينتج عن العلوم الاجتماعية دراسات اجتماعية منسقة ومترابطة تعتمد على تخصصات مثل: الأنثروبولوجيا، وعلم الآثار، والاقتصاد، والجغرافيا، والتاريخ، والقانون، والفلسفة، والعلوم السياسية، وعلم النفس، والدين، وعلم الاجتماع، فضلًا عن المحتوى المناسب من العلوم الإنسانية، والرياضيات. والغرض الأساسي من هذه الدراسات هو مساعدة الشباب على تطوير القدرة على اتخاذ قرارات مفيدة ومهمة للصالح العام باعتبارهم مواطنين في مجتمع ديمقراطي متنوع ثقافيًا في عالم مترابط.

ولذلك فإن باحثي العلوم الاجتماعية يستطيعون المشاركة في بناء مستقبل المجتمع الديمقراطي، وهم قادرون على بناء قاعدة معرفية ومواقف مستمدة من التخصصات الأكاديمية التي درسوها بوصفها طرقًا متخصصة لعرض الواقع، وإظهار الطبيعة المتغيرة للمعرفة، ورعاية مناهج جديدة بالكامل ومتكاملة للغاية لحل القضايا ذات الأهمية للبشرية.

وفي إطار ذلك، فإن العلوم الاجتماعية لها بعض السمات التي تبين أهميتها ودورها في إعادة هيكلة دراستها للموضوعات التي تمثل تحديًا لدول العالم؛ وذلك بالتركيز على قضايا قد أخفقت في التنبؤ بحدوثها، هذا بالإضافة إلى أن لها طابعًا مؤسسيًا جعلها محل اهتمام العديد من المؤسسات الأكاديمية والثقافية.

١. العلوم الاجتماعية والعالمية:

أوضح «غودموند هيرنيس» رئيس المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، أن «العلوم الاجتماعية باتت تتسم بطابع عالمي حقيقي، فهي تُدرس بالفعل في كل مكان تقريبًا، كما تُنشر نتائج بحوثها على نطاق واسع وبشكل متزايد بواسطة تقنيات المعلومات الجديدة، ونمت جوائز الدكتوراه في العلوم الاجتماعية بسرعة كبرى مما كانت عليه في مجالات العلوم الأخرى».

وجودة العلوم في أي مكان ترتبط بتواصلها مع العلوم الاجتماعية العالمية - بحسب آراء بعض



الباحثين - وذلك على مستويات عديدة، كإمكانيات التواصل، ومكان الدراسة، وامتلاك القدرات اللغوية، وحضور المؤتمرات العالمية؛ لأن جودة العلم تنخفض بقدر انزاله عن العلوم العالمية، وتعميق النظر في الواقع المحلي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى اكتشافات نظرية بالغة الأهمية للعلوم الاجتماعية العالمية، على سبيل المثال: الدراسات الكلاسيكية للمؤرخ الفلسطيني «حنا بطاطو» في العراق وسوريا، والتي أصبحت مرجعا لا غنى عنه لكل من يهتم بالتاريخ الاجتماعي العربي الحديث.^٧

واستطاعت العلوم الاجتماعية بعد عصر التنوير الأوروبي في القرن السابع عشر والثورة الصناعية؛ دمج أفكار جديدة حول الدين والعقل والإنسانية والمجتمع، وذلك من خلال رؤية عالمية متماسكة إلى حد ما، تؤكد على حقوق الإنسان الفردية والدستورية، وقد وضحت مجموعة من المفاهيم الأساسية الجديدة، منها على سبيل المثال: استقلالية الفرد والحقوق التي لا تنتهك فيما يتعلق بالحرية الفردية وسيادة الناس حول ثلاثية سلطة الدولة، وحول مبادئ تنظيم اقتصاد السوق.

وقد كانت الثورة الصناعية مصحوبة بثورة فكرية، أي تغيير أساسي في التفكير في كيفية عمل الاقتصاد وما ينبغي أن تكون عليه المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية، ولذلك اهتم باحثو العلوم الاجتماعية بالتركيز في جزء رئيس من التحليل على الاختلاف بين الزيادة في ناتج وثروة الأمم من ناحية، ومن ناحية أخرى على آثار المنافسة على ظروف العمال، أي تأثير الرأسمالية غير المقيدة في الاضطراب الاجتماعي وبؤس العمال، فإن دراسة العلاقة المتغيرة بين الإنتاج الصناعي والظروف الاجتماعية أسهم في إفادة العالم، وانتشرت العولمة التي تدل على التدفق غير المقيد للسلع والأموال والشعوب والأفكار، وقد بررت العولمة وتسريعها من خلال النظريات الاجتماعية.

٢. العلوم الاجتماعية والأطر المؤسسية:

أصبحت العلوم الاجتماعية ذات طابع مؤسسي؛ حيث عمل عدد كبير من علماء الاجتماع باعتبارهم علماء وباحثين في الجامعات، ويعملون أيضًا باعتبارهم خبراء في الإدارات العامة الوطنية أو في المؤسسات الخاصة ووسائل الإعلام أو باحثين مستقلين، وقد أدى ذلك إلى تأثير مفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية في الرأي العام والمناقشات العامة أكثر من أي وقت مضى، مما يدل على نجاح العلوم الاجتماعية وإدراك أهميتها في المجتمع.

ونجد للعلوم الاجتماعية حضورًا طبيعيًا في مؤسسات الدراسة العليا الحديثة، إلى جانب العلوم الطبيعية والكليات المهنية، وتعد مقارنة المؤسسات البحثية الجامعية مؤشرًا آخر على الأهمية التي تعلقها الجامعات على العلوم الاجتماعية، وحضور المراكز البحثية في الجامعات يعكس اتجاهًا لتعزيز العلاقة بين العلوم الاجتماعية بشكلها البحثي والبرنامج التعليمي للجامعة، كذا تعزيز قدرة النشاط البحثي في الجامعات على التطور من خلال الاستفادة من بيئة مؤسسية بحثية في مكان العمل نفسه.^٨

^٧ محمد بامية: العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠١٥، ص ٨، (<https://bit.ly/2TfqBfa>).

^٨ المرجع السابق، ص ١٠ - ١٥.



وننتج من التعمق في تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة والاهتمام بدراساتها في مختلف الجهات الحكومية الرسمية والأكاديميات الخاصة ومراكز البحوث وغيرهم؛ بروز منهجيات جديدة للبحث العلمي ومساحات للاختلاف النظري، ثم توظيف هذه المناهج والنظريات في بعض السياسات الحكومية ومبادرات المجتمع المدني، مما أسهم في تكوين الرأي العام.

٣. العلوم الاجتماعية والأزمات المعاصرة:

يرى هيرنيس أن هذه العلوم تعرضت للانتقادات، ربما لعدم قدرتها على توقع أحداث كبرى كسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ أو الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام ٢٠٠٨، كما اتهمت بأنها مجزأة ومختصة التخصص وأحياناً مفرطة الانقسام ومنفصلة، ولكن على الرغم من هذا فقد أوضح أنه: «إذا كان على العالم التصدي للتحديات التي يواجهها في الوقت الراهن وفي المستقبل، فإنه يحتاج بصورة حيوية إلى مزيد من العلوم الاجتماعية التي ينبغي أن تتسم بنوعية وجودة كبيرة؛ وذلك لفهم كيفية تسيير شؤون العالم وعلى أي نحو يتفاعل الناس مع بعضهم».

وزيادة الطلب على مزيد من العلوم الاجتماعية رغم إخفاقها في التنبؤ بهذه الأزمات ببعض الأزمات، هو نتيجة للأزمات المعاصرة التي تواجه العالم، فالمناخ يزداد سوءاً نتيجة للأنشطة البشرية، وستكون عواقب هذا التغيير وخيمة على البشر، كما أن طرق السفر الحديثة تتيح للأوبئة الانتشار بشكل أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، إضافة إلى الزيادة المتوقعة لسكان العالم مع زيادة نسب الإعالة في جميع القارات، وقد يزداد عدد الفقراء أيضاً، ويصبح الحصول على الغذاء غير مستقر لملايين الأشخاص حول العالم، كما أن الموارد المائية أصبحت أشد ندرة.

ولذلك فقد أكد محررو التقرير أن العالم يحتاج الآن إلى العلوم الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى؛ ليتصدى للتحديات الكبرى التي تواجه البشرية، سواء التي تتعلق بالفقر، أو الأوبئة، أو حتى ظاهرة تغير المناخ، ولاحظوا أيضاً أن الفوارق في قدرات الدول في مجال البحوث على وجه الخصوص، هو ما يجعل العلوم الاجتماعية لا تستجيب إلى هذه التحديات بالقدر المنشود.

وأضاف «بيير سانيه» - مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية في اليونسكو - أنه منذ عام ١٩٧٤، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو توصية حول وضع الباحثين العلميين والتي شددت -من بين أمور أخرى- على «الحاجة إلى تطبيق العلوم والتكنولوجيا في مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجالات المحددة ذات الاهتمام الأوسع نطاقاً من الاهتمام الوطني، أي إلقاء الضوء على مشاكل واسعة ومعقدة مثل: الحفاظ على السلام الدولي، والقضاء على العوز والمشكلات الأخرى التي لا يمكن معالجتها بشكلٍ فعالٍ إلا على أساس دولي»، إلا أنه بعد أكثر من ثلث قرن تقريباً لم يف العالم بهذا الالتزام، ولذلك أكد «بيير سانيه» أن العالم في الوقت الحالي في حاجة إلى أن تأخذ العلوم الاجتماعية مكانها في مشهد متكامل مع العلوم والتكنولوجيا.



خامسًا: أهم الفجوات المعرفية للعلوم الاجتماعية:

تشكل فجوات المعرفة - التي حددها تقرير العلوم الاجتماعية في العالم عام ٢٠١٠ في عشرة فصول - عوائق أسهمت في انقسام العلوم الاجتماعية وعدم تطويرها، بمعنى أن هذه الفجوات نتج منها عدم وجود مشاريع بحثية متكاملة بين التخصصات المتعددة للعلوم الاجتماعية، كما أن عدم تكافؤ القدرات بين المؤسسات والبلدان المتقدمة والنامية؛ نتيجة لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية التي تواجه هذه الدول، أسهم في حدوث فجوة في مواجهة التحديات التي تواجه الدول النامية، ومن ثم فإن هذه الفجوات من بين التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها من قبل الدول والمجتمع الدولي على حد سواء، وأيضًا من قبل الجمعيات العلمية الوطنية والدولية.

ونجم عن هذا الانقسام حول الإدراك بأن وجهات النظر العالمية المختلفة وأنواع المعرفة المختلفة يمكن أن تخلق حقائق مختلفة، فضلًا عن الطرق المختلفة للاستجابة للتغيرات البيئية العالمية، إلا أن العلوم الاجتماعية تدمج الاختلافات الوجودية والمعرفية التي تؤدي إلى فهم بديل للعمليات المادية والاجتماعية، ففهم العلاقة بين العقلانية والتجريبية والبيئية يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة لمجموعة من الإجراءات والاستجابات الممكنة للتغير البيئي العالمي.

وبالمثل، يمكن أن يؤدي فهم دور المعرفة المحلية، والمعارف التقليدية، والمعتقدات الدينية والروحية، والمواقف تجاه التكنولوجيا، إلى تقديم رؤى قيمة حول الأشكال المستدامة للابتكار والحكم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أوضح التقرير عددًا من هذه الفجوات التي تؤثر بشكل كبير في وضع ومكانة ودور العلوم الاجتماعية، وذلك كما يلي:

الفجوة الأولى: فجوة التباين حول أهم القضايا العالمية:

وهذا بسبب توصيف باحثي الدول المختلفة قضية ما، ووضع حلول قد تختلف مع باحثي دول أخرى رغم أنها القضية نفسها، والتي من بينها قضية عدم المساواة العالمية حيث أعطى الباحثون توصيفات مختلفة لعدم المساواة نتجت منها صور مختلفة تمامًا لمدى تطور عدم المساواة العالمية.

وقد أوضح الباحثون أن التباين العالمي أخذ في الازدياد أو التناقص على مر السنين، مما يتطلب إعادة النظر في المنهجيات والمناهج السابقة الخاصة بالعلوم الاجتماعية والعمل على تطوير طرق جديدة.

وأرجع باحثو التقرير هذا التباين إلى الأبعاد الثقافية التي لها أهمية حاسمة في تشكيل السياقات المختلفة الخاصة بالظواهر، كما تقوم النظريات العالمية والمعتقدات والمؤسسات والتاريخ بتشكيل الطريقة التي يرى بها الأشخاص المختلفون هذه الظواهر ويتفاعلون معها، وقد أصبحت آثار الاختلاف الثقافي أكثر وضوحًا من أي وقت مضى بالنظر إلى التحديات العالمية الحالية التي نواجهها، بمعنى أن نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية قد تكون مفاجئة ومثيرة في بعض الأحيان، من ثم نجد توصيفات مختلفة لعدد من التحديات العالمية كالفقر وعدم المساواة، وهو ما ينتج صورًا مختلفة لمدى وتطور عدم المساواة العالمية.

على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى «قضية الفقر العالمي» نجد أن هناك اهتمامًا متزايدًا من قبل الباحثين حول هذه القضية العالمية، إلا أنهم أخفقوا في استخدام مؤشر بسيط لقياس الفقر، مثل مقياس الدخل الذي تبلغ قيمته دولارًا واحدًا في اليوم؛ لأن تعريف الفقر بهذا المقياس أثار شكوكًا حول معنى الفقر بالنظر لمن يعانون منه بالفعل، بمعنى أن هذا التفسير المبسط للفقر ليس مؤشرًا محددًا لقياس الفقر في جميع بلدان العالم؛ لأنه عند وضع حلول طبقًا لهذا التعريف قد نجد أنها مناسبة وفعالة في مكان دون آخر.

ولذلك، رأى بعض باحثي التقرير أنه لا بد أولاً لفهم محورية الفقر العالمي في جدول أعمال السياسة العامة، أن نستبعد التفسير المريح بأن سبب الاهتمام المتزايد بقضية الفقر يرجع إلى زيادة حادة في عدد أو نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ومن ثم الاتجاه إلى التفكير في السياق حول الفقر بمناقشة الفقر من حيث كونه قضية عالمية بطريقتين، أولهما: أن يُستخدم تعريف محدد خاص بالفقر - أولئك الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم - لتعيين مجموعة اجتماعية معينة أو فئة معينة من الأفراد.

وثانيًا: تسليط الضوء على الآليات الهيكلية والمؤسسية عالمية النطاق التي تنتج الفقر، ووفقًا لهذا التفسير، يشير الفقر العالمي إلى وجه الفقر الذي يمكن إرجاعه إلى تصرفات المؤسسات العالمية والهيكل العالمية.

وفي إطار ذلك، فإن التعريف الأول هو الطريقة التقليدية لتعريف الفقر في العالم، لكنه يشير إلى وجود سبب ما لإدراج جميع الفقراء في فئة واحدة، إذا كان ضمنيًا، ويعد حساب الفقراء بالتأكيد أحد الأسباب المهمة لتعريف الفقر بهذه الطريقة، وهذا المفهوم للفقر العالمي على الأقل يبحث عن تفسيرات وحدوية وعن حلول متعددة الجوانب (الأسواق الأكثر اكتمالًا، والتمكين، والمشاركة، والشفافية، واللامركزية، إلخ).

ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى حلول يُعتقد أن تكون صالحة مطلقًا بمعنى أنها مناسبة لكل مكان، ولكن الخبرة العملية توضح أنها فعالة في مكان محدد دون غيره، إضافة إلى أن تصرفات الفقراء تتناقض أحيانًا مع الافتراضات الكامنة وراء الحلول المقترحة، فمن وجهة نظر أنثروبولوجية؛ يجب الأخذ في الحسبان أولاً معنى الفقر لأولئك الذين يعانون منه بالفعل قبل محاولة إيجاد الحلول؛ لأنه لا يمكن أن تكون لدينا حلول مجدية للفقر ما لم نفهم كيف يفهم الفقراء أوضاعهم، بمعنى أن تصرفات الفقراء كعوامل اجتماعية تعتمد على فهمهم لأوضاعهم، لأن الفقر كغيره من المفاهيم، بناء غير مستقر، يتغير مع السياق والثقافة والصراعات الاجتماعية التي تقع في التاريخ، والهدف من ذلك هو العثور على ما يصلح في بيئة محلية معينة، ثم وضع إعدادات أخرى لما يصلح في بيئات أخرى، فقد نحتاج إلى حلول مختلفة للسياقات الإقليمية والاجتماعية.

ومن ثم فإن وضع حلول للفقر سيحتاج إلى التغيير اعتمادًا على الموقع الجغرافي، والجنس والطائفة والعرق والدين وعوامل أخرى؛ لأن مفاهيم الفقر التي تعتمد على السياق هذه قد تؤدي إلى خلق الفقر لبعض الفئات الاجتماعية في منطقة معينة، بمعنى أن مقارنة «مقاس واحد يناسب الجميع» التي رُفعت من مكان آخر، قد تؤدي إلى زيادة عدم المساواة أو زيادة معدل الفقر بدلًا من إيجاد الحلول.

وفيما يخص قضية عدم المساواة، فقد ركز التقرير على التباين الذي نجم عنه حالة «عدم المساواة المعرفية» وهي مرتبطة بعدم المساواة المكانية؛ وقد نجمت عن عدم القدرة على الوصول إلى مصادر وأنواع

مختلفة من المعرفة في بلدان أخرى، أي أن أقل المناطق شهرة وغير المعروفة نجد أن الموضوعات أو الدراسات عنها قليلة، وتوافر البيانات عنها أقل أيضًا، ومن ثم تؤثر حالات عدم المساواة في المعرفة بين الأفراد والمجموعات في القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة، والحصول على ما يكون من الخدمات، والمشاركة في الحياة السياسية.

ووفقًا للتقرير فإن الثقافة في حد ذاتها ليست العامل الأساسي لحدوث هذا التباين، ولكن السياق المحلي يلعب دورًا في ذلك، وهو عبارة عن مجموعة من المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والجنسية، والعرقية، والمؤسسية، والسياسية، والتكنولوجية، والبيئية، والثقافية، وهو ما يتطلب فهم هذه الديناميات وتطوير منهجيات لجعلها مرئية لتطوير استجابات ملائمة ومتضمنة محليًا للتطورات الرئيسية.

الفجوة الثانية: الفجوة الجغرافية:

تناول الفصل الثاني من التقرير الفجوة الجغرافية من خلال تحليل الهياكل المؤسسية التي تشمل: منظمات مجتمع مدني، ومراكز أبحاث حكومية وخاصة، والمؤسسات والهيئات المعنية بإصدار أبحاث خاصة بالعلوم الاجتماعية، لأنظمة أبحاث العلوم الاجتماعية في مختلف المناطق والبلدان الكبرى، وذلك من خلال معرفة الهيكل الكامل أو الطريقة الكاملة التي تعتمد عليها أنظمة أبحاث العلوم الاجتماعية في مختلف المناطق والبلدان الكبرى، عن طريق معرفة آليات التمويل، وحالة البحث (جيدة أم سيئة)، وكيفية وضع الهيكل الخاص بجدول أعمال هذه الأبحاث، وغيرها.

وتوصل الباحثون إلى أن هناك اختلافات كبيرة في شروط إنتاج معارف العلوم الاجتماعية بين مختلف البلدان والمناطق في العالم من حيث الحجم ومستوى التمويل والهيكل المؤسسي والبنية التحتية وحالة أنظمة أبحاث العلوم الاجتماعية وفي إنتاج الخريجين والمنشورات.

ولتوضيح ذلك ركز على عدة دول، منها: أمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وإفريقيا جنوب الصحراء، وروسيا والصين وآسيا، وأوروبا، والمنطقة العربية، ففي أمريكا الشمالية تمارس العلوم الاجتماعية نفوذًا عالميًا كبيرًا بسبب حجمها وإنتاجيتها البحثية وعدد علماء الاجتماع الدوليين، أما مجتمعات العلوم الاجتماعية الروسية فتتميز بالديناميكية ولكنها ليست متطورة مثل نظيراتها الغربية وغالبًا ما تُحفظ لإنتاج تحليلات فائقة السطحية تحت الضغط لتحقيق نتائج سريعة.

ولكن هناك أيضًا فجوات مذهلة داخل المناطق والبلدان، ففي أمريكا اللاتينية، يُقدم أكثر من ثلثي برامج الدراسات العليا جميعها من قبل الجامعات العامة في البرازيل والمكسيك، كما أن المؤسسات ذاتها التي تقدم هذه البرامج هي أيضًا التي تجري فيها معظم الأبحاث، لذا فإن ٩٠٪ من مؤسسات التعليم العالي في منطقة أمريكا اللاتينية لا تشارك إلا في أنشطة تعليمية فقط. أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فتأتي نسبة ٧٥٪ من المنشورات الأكاديمية في قاعدة بيانات الويب الخاصة بالعلم أنتجها علماء اجتماع من جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا في عدد قليل من الجامعات، ويمكن ملاحظة تباينات مماثلة في الصين وجنوب آسيا، فنجد أن العلوم الاجتماعية ككل تحظى بأولوية منخفضة في منطقة جنوب آسيا بأكملها، باستثناء بعض مراكز الامتياز في الهند.

وبذلك يمكن ملاحظة أن الفجوة الجغرافية لا تكون بين المناطق المختلفة فقط بل قد تكون هناك تباينات



جغرافية بين مختلف البلدان أو المؤسسات التعليمية والجامعية داخل المنطقة الجغرافية ذاتها.

ولذلك لفت التقرير النظر إلى أن الاختلاف بين المناطق والبلدان حول حالة أبحاث العلوم الاجتماعية كبير جداً، ولأن الحاجة إلى العلوم الاجتماعية كبيرة في جميع أنحاء العالم؛ فيطلب ذلك من الجهات الفاعلة المدنية والمواطنين وواضعي السياسات في كل مكان أخذ تحليلات باحثي العلوم الاجتماعية لفهم التطورات والتحديات العالمية والمحلية، والمضي قدماً في الاستجابة والتكيف والتغيير مع هذه التحديات.

ومع ذلك، فإن التنوع والتناقض بين الحجم والهيكل المؤسسية والحالة العامة لنظم أبحاث العلوم الاجتماعية في جميع أنحاء العالم مثيران للدهشة، نتيجة لتوسع الأنظمة والمؤسسات التي تهتم بدراسة العلوم الاجتماعية، ومن ثم تولدت معرفة جديدة في مناطق مختلفة من العالم، حيث يتزايد عدد طلاب العلوم الاجتماعية في التعليم العالي بسرعة في كل مكان، ولكن في العديد من البلدان المنخفضة الدخل -مثل البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص- تواجه مؤسسات العلوم الاجتماعية فيها وضعاً حرجاً؛ بسبب عدم كفاية الإعانات العامة، وتدهور المهن العلمية، والتراجع النسبي في عدد الكتب والمقالات المنتجة، بالإضافة إلى هجرة العقول.

ولتحليل الفجوة الجغرافية، فقد استخدم مؤلفو هذا الفصل طرقاً مختلفة لتحديد ووصف ما يعدونه أكثر القضايا لفتاً للنظر في تطور أبحاث العلوم الاجتماعية في منطقتهم، ولذلك اعتمدوا في مراجعهم على قواعد البيانات المحلية والإقليمية، والدراسات الاستقصائية، والإحصاءات، واستعراض الدراسات الحديثة والمشاورات التي أجراها بعض الباحثين في منطقتهم.

• حالة أبحاث العلوم الاجتماعية:

عمل باحثو التقرير في هذا الفصل على محاولة الإجابة عن ثلاثة تساؤلات تتعلق بالجهات الفاعلة والمؤسسات التي تجري البحوث وتمولها، وتتناول حالة أبحاث العلوم الاجتماعية في المجتمع، من خلال معرفة دور هذه الأبحاث في التأثير في المناقشات والسياسة العامة في بعض البلدان -على سبيل المثال: الصين والبرازيل-، إذ تعد أبحاث العلوم الاجتماعية فيها ضرورية لدعم تنمية البلاد، في حين يولى الاهتمام الكامل للعلوم الطبيعية في بعض المناطق أو البلدان الأخرى.

إضافة إلى أن مسألة الحرية الأكاديمية في البلدان المتقدمة والديمقراطية تهتم أساساً باختيار مواضيع البحث وجعلها محل نقاش وجدل بحرية دون أي قيود، ولكن في مناطق أخرى تتجلى الرقابة والطرق المختلفة التي تحاول الدولة بها السيطرة على محتوى البحث، وتتطلب هذه المشكلة مزيداً من الاهتمام.

ونمت أبحاث العلوم الاجتماعية بشكل كبير في دول أمريكا الشمالية منذ الحرب العالمية الثانية وتحديداً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وحققت الأبحاث في هذه البلدان معايير تعليمية عالية جداً، على سبيل المثال: هناك الجمعية الأمريكية لعلم النفس، والرابطة الاقتصادية الأمريكية، وجمعية العلوم السياسية الأمريكية، والرابطة التاريخية الأمريكية، وجمعية علم الاجتماع الأمريكية، وجمعية الأنثروبولوجيا الأمريكية، ورابطة الجغرافيين الأمريكيين.



١- المؤسسات البحثية الفاعلة:

فيما يخص الجهات والمؤسسات التي تجرى فيها البحوث، فقد تُوصَل إلى أنه في معظم بلدان العالم تُجرى البحوث في الغالب في الجامعات أو في مراكز البحوث المرتبطة بها، ولكن أحد الاستثناءات الرئيسية أن أبحاث العلوم الاجتماعية في البلدان التي كانت في السابق تحت النفوذ السوفيتي ما تزال تجري بشكل رئيس في المعاهد والأكاديميات خارج الجامعات، كما توجد في أوروبا الغربية والوسطى مراكز للأبحاث العامة، حيث يمكن للأكاديميين أن يكرسوا أنفسهم تمامًا للبحث ولا يدرسون.

ورغم أن أكاديميات البحث والمعاهد لها باعٌ طويلٌ في أبحاث العلوم الاجتماعية وليس من المرجح أن تختفي في المستقبل القريب، ومع ذلك فإن الاتجاه السائد في جميع أنحاء العالم هو منح الجامعات مسؤولياتٍ أوسع عن تنظيم البحوث، والحفاظ على الروابط بين البحث والتعليم.

وقد بيّن مؤلفو هذا الفصل أنه في البلدان المتقدمة تُجرى المزيد من الأبحاث من قبل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر الممولة من القطاع الخاص خارج الجامعات، إضافة إلى أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل -تحديدًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأيضًا دول جنوب آسيا- شهدت زيادة في الأبحاث التطبيقية قصيرة الأجل التي أجريت خارج الجامعات بواسطة شركات استشارية ومنظمات غير حكومية، بناءً على طلب المانحين الدوليين أو المؤسسات الخاصة، فنادراً ما تتاح للأكاديميين فرصة العمل في مشاريع طويلة الأجل تنطوي على اعتبارات نظرية قوية في هذه البلدان، ومن ثم يهيمن البحث التجريبي قصير الأجل، وغالبًا ما يُجرى بواسطة استشاري ضعيف الكفاءة.

وتعد الجامعات في دول أمريكا اللاتينية هي الجهات الفاعلة المؤسسية؛ حيث لا يمكن فهم تطور العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية إلا من خلال مراعاة العلاقة المتغيرة بين الجامعات الحكومية والدولة، والصراعات والحركات الاجتماعية التي شاركت فيها الجامعات، وبجانب الجامعات، هناك المجالس العلمية، ومراكز البحوث الاجتماعية العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والاستشاريون، وشركات الاستشارات، والمراكز الإقليمية، مثل: مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية CLACSO، وكلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية FLACS، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA.

وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تدرس العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية في الغالب داخل الجامعات، ويوجد في هذه الدول عددٌ قليلٌ من معاهد الأبحاث التي تُمولها الحكومة، مكرسة للعلوم الاجتماعية، مثل: مجلس أبحاث العلوم الإنسانية في جنوب إفريقيا.

وأشير إلى أن أكاديميات البحث والمراكز والمعاهد تعد من الأساسيات، وليس من المرجح أن تختفي في المستقبل القريب، وعلى الرغم من ذلك فإن الاتجاه السائد في جميع أنحاء العالم هو منح الجامعات مسؤولياتٍ أوسع من تنظيم البحوث والحفاظ على الروابط بين البحث والتعليم.

في الوقت نفسه، برزت الخدمات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية باعتبارها عناصر فعالة مهمة في العديد من المناطق والبلدان؛ حيث يجرون البحوث التطبيقية قصيرة الأجل بناءً على طلب الجهات المانحة



الدولية أو المؤسسات الخاصة.

٢- تمويل أبحاث العلوم الاجتماعية:

لكن أكثر المشكلات تأثيرًا في مكانة العلوم الاجتماعية في العديد من بلدان العالم، هي مشكلة نقص التمويل العام، وبخاصة في البلدان التي تعتمد على إعانات من الخارج مما يجعل علماء الاجتماع ومراكز البحوث يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على تمويل المانحين الخارجيين، أما في معظم البلدان المتقدمة تُخصص موارد عامة أقل مباشرة لمؤسسات البحوث والجامعات عن ذي قبل وأصبح التخصيص التنافسي للأموال وتمويل المشاريع هو السائد، ولذلك من المحتمل أن يحول هذا التطور هيئات التمويل التي توزع الإعانات العامة إلى جهات فعالة مؤسسية رئيسة.

وعند النظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنها لا تعتمد على ممول عام مركزي واحد، وكان تنوع مصادر التمويل بها مصدرًا لحيوية أبحاثها في العلوم الاجتماعية، أما الدول الأخرى يمكن أن تعتمد أيضًا على تقليد الدعم الخاص أو شبه الخاص سواء كان ذلك من خلال المؤسسات، على سبيل المثال في أوروبا الغربية والوسطى والهند، أو النخب الليبرالية مثل: مصر، ولبنان، أو التأثير في الأسر المؤثرة، مثل: دول الخليج ولكن ليس بالقدر نفسه كما في الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن نجد في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن الدعم الحكومي لأبحاث العلوم الاجتماعية غير موجود، بل يمكن القول بأن هناك دعمًا ضئيلاً للغاية لمعاهد البحوث والمراكز المخصصة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، سواء كان مقرها في الجامعات أو تعمل بشكلٍ فعالٍ كمنظمات غير حكومية.

وتعاني البلدان الفقيرة من ذلك؛ لأن هناك مشكلات أو ربما كوارث أعظم خطرًا من البحث العلمي ومن ثم تتراجع أولوية الإنفاق على العلوم الاجتماعية لصالح أولويات أخرى أكثر إلحاحًا كالفقر أو الكوارث الطبيعية التي يعتقد أنها أعظم خطرًا من غيرها.

وأهم نقطة في ذلك هي التأثير على المحتوى الخاص بالبحث؛ حيث أشار التقرير إلى أن مدى تأثير وكالات التمويل - على المستوى الوطني أو الدولي - في أجندة البحث وإجراء البحث نفسه يثير مخاوف باحثي العلوم الاجتماعية في العديد من البلدان في الشمال والجنوب العالميين، ففي بعض المناطق أصبحت الوكالات المانحة الخارجية - مثل وكالات التمويل الإقليمية والدولية - المصدر الرئيس لتمويل البحوث مع نتائج حاسمة لنوع البحث الذي أجري، ولهذا فإن أولئك الذين يدفعون تكلفة البحث في كثير من الأحيان يسيطرون على جدول أعمال البحوث.

على الرغم من ذلك، نجد أنه في بعض بلدان أمريكا اللاتينية اعتادت مجالس العلوم الاجتماعية تقديم تمويل كبير دون التدخل في محتوى البحث وتوجيهه، لكنهم مؤخرًا يتطلعون إلى دور أكثر فاعلية في تحديد جداول أعمال البحوث. مما يعني أنه بالرغم من أن الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث في إثراء النقاش حول السياسة العامة ومحاولة حل المشكلات التي تواجه المجتمعات إلا أنها تسهم في حرب الأفكار؛ لأنها تُنشأ بتمويل خاص من قبل مجموعة متنوعة من المستخدمين يمثلون نموذجًا جديدًا لإنتاج المعرفة موجهًا لمشاكل



اليوم، مما يؤدي أحياناً إلى تسييس إنتاج المعرفة وتشجيع الحزبية.

الفجوة الثالثة: فجوة القدرات البحثية:

تشير إلى أن التباينات في حجم ونوعية ووضوح أبحاث العلوم الاجتماعية، واستمرار تفوق العلوم الاجتماعية الأمريكية والأوروبية، تنجم إلى حد كبير عن التباينات في القدرات البحثية؛ لذلك فإن فهم ماهية القدرة البحثية في العلوم الاجتماعية وما يحدها أمر بالغ الأهمية لتطوير استراتيجية مناسبة لتحسين القدرات، وهذا من خلال وجود بنى تحتية مؤسسية كافية والحصول على التمويل والاندماج في مجتمعات العلماء.

وفي إطار ذلك، أشار التقرير إلى أن هناك ثلاثة مستويات للقدرة البحثية، وهم: المستوى الفردي، والمستوى التنظيمي، ومستوى النظام العام، وتحدد درجة التنسيق بين هذه الأبعاد الثلاثة للقدرة البحثية نطاق تحسين قدرة أنظمة أبحاث العلوم الاجتماعية، لأن عادة ما تؤدي المبادرات التي تركز على مستوى واحد من القدرات البحثية دون النظر إلى علاقاتها مع الآخرين إلى نتائج محدودة للغاية.

ولطالما اهتمت وكالات التنمية الدولية، مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD والبنك الدولي، بتنمية القدرات الدولية، والتي بدونها لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك يُحللون المشكلة على هذه المستويات.

بالنظر للمستوى الفردي، أوضح التقرير أن هذا المستوى خاص بالباحثين، من خلال طرح بعض التساؤلات من بينها هل لديك ما يكفي من الباحثين ذوي التعليم الجيد والمهارات المهنية لإجراء البحوث؟، وهل هؤلاء الباحثون لديهم القدرة على تحديد موضوعات البحث ذات الصلة بالمجتمع؟، وهل يمكنهم توصيل نتائج البحوث لتحسين الفهم العام وإثراء النقاش وتقديم المشورة للسياسة؟ ولتقييم تحديات تنمية القدرات في هذا المستوى يجب أن ينظر في عدد الباحثين، وكيف يدرّبون، وأدوارهم ونوعية البحوث التي ينتجونها.

أما على المستوى التنظيمي فأوضح مؤلفو التقرير أنه لا يمكن للباحثين المدربين تدريباً جيداً إجراء البحوث إلا إذا كان لديهم مهارات بحثية جيدة، مع النظر إلى المؤسسات التي يعملون بها، وعددها، وهل مُولت بشكلٍ كافٍ لتوفير بنية تحتية مناسبة وبيئة بحثية غنية؟ إذ إن البنية التحتية اللازمة لإجراء البحوث في العلوم الاجتماعية ليست معقدة أو باهظة الثمن كما هي الحال في العلوم الطبيعية، ولكنها تحتاج أجهزة الكمبيوتر، والوصول إلى الإنترنت، والمكتبة، والوصول إلى قواعد البيانات، والمجلات والكتب، وأيضاً لا بد من معرفة إن كان هناك تمويل كافٍ للسماح بالعمل الميداني، وتوظيف المساعدين، وحضور المؤتمرات وورش العمل، أم لا.

وفي هذا المستوى ستُقيّم التحديات في قضايا مثل: نوع منظمات البحث الجامعات مقابل مراكز ومعاهد البحوث، وحالتها هل هي مراكز امتياز؟ وأتعدّ من الطراز العالمي أم لا؟، سجلها من حيث إدارة البرامج البحثية والنشر، وموظفيها هل هي مستقرة وملتزمة ومتاحة بأعداد كافية؟، وجودة البنية التحتية، وطريقة تمويلها، والفرص التي توفرها لنشر المعلومات والتعاون وتبادلها مع باحثين آخرين على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.



أما المستوى الثالث فهو «مستوى نظام البحث والسياقات الوطنية والإقليمية»، وهذا المستوى يتناول الإطار السياسي الأوسع والسياق الاجتماعي السياسي الذي تعمل فيه أبحاث العلوم الاجتماعية، ومن ثم فإن تقييم مشكلات وتحديات تنمية القدرات على هذا المستوى سوف يحتاج إلى النظر في أربعة عناصر محددة: العنصر الأول يتعلق بسياسة البحث هل هناك سياسة وطنية تحدد المجالات ذات الأولوية؟ وهل هناك أي مؤشرات على اهتمام حقيقي بالبحث من جانب السلطات أو المجتمع؟، والعنصر الثاني يتعلق بظروف عمل الباحثين ومستويات رواتبهم هل للباحثين حوافز ورواتب كافية لمواصلة إجراء البحوث والعمل بدوام كامل بدلاً من الانضمام إلى القطاع الخاص أو مغادرة بلدهم؟، والعنصر الثالث يتعلق بمستوى البلد العام من الاستقرار والأمن، أما العنصر الرابع يتعلق بدرجة الحرية الأكاديمية: حرية التدريس وحرية النشر وحرية الصحافة، والإجابة عن سؤال: ما تقليد الحرية الأكاديمية في البلاد إن وجد؟ قد تؤدي الظروف غير المرضية في أي من هذه المناطق إلى تقليل الإنتاج العلمي، وقد تغري الأكاديميين بمغادرة البلاد.

ولتوضيح الفجوة في القدرات البحثية بالاعتماد على الثلاث مستويات السابق ذكرهم، قد استند إلى معرفة القدرة على البحث في العلوم الاجتماعية في آسيا، واتضح أن رابطة مجالس بحوث العلوم الاجتماعية الآسيوية AASSREC التي تضم خمس عشرة دولة عضواً، تتمتع بدرجات مختلفة من القدرات البحثية في العلوم الاجتماعية؛ فبعض الدول مثل: الهند والصين تمتلك موارد كبيرة جداً وممولة جيداً من العلوم الاجتماعية، في حين آخر، تقوم باقي دول آسيا ودول المحيط الهادئ بتطوير قدراتها وفقاً لما تسمح به ظروفها، إلى جانب عدم كفاية التمويل الكافي، ومن ثم فإن عزلتهم النسبية عن أقرانهم الإقليميين ورابطات العالم الأوسع تعوق تقدم بعض الدول الآسيوية في العلوم الاجتماعية.

وقد استند أيضاً إلى معرفة أسباب فجوة القدرات في دول إفريقيا جنوب الصحراء، ووجد عندما فُحصت معظم المجالات عالية التصنيف أن القليل من المقالات تنشر من قبل أكاديميين من جامعات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك عندما يتعلق الموضوع الرئيس للمقال مباشرة بالقضايا ذات الصلة بإفريقيا جنوب الصحراء، كما نجد الأكاديميين في هذه المنطقة - وعلى وجه التحديد دولة كينيا - لا ينشرون في مجلات دولية محكمة، وذلك يرجع إلى عدة أسباب، يأتي من بينها: الرواتب المنخفضة، ووجود صعوبات في الحصول على الكتب والمقالات الصحفية الحديثة وذات الصلة، والمواقف السلبية لكل من الخدمات الإدارية بالجامعة وأعضاء هيئة التدريس، ومن ثم فإن الجهود المبذولة لتحسين دور التعليم العالي في العلوم الاجتماعية في كينيا تظل ضيقة؛ لأن القيود على المستوى المؤسسي ومستوى النظام لم تُعالج.

مما سبق نجد أن أكثر ما يؤثر في القدرة البحثية يتعلق بدور الشركات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية، ففي العديد من البلدان النامية تنفذ هذه الهيئات مشاريع بحثية قصيرة بناءً على طلب وكالات التمويل الدولية أو المؤسسات الخاصة، وهذه المبادرات تعزز الرؤية المحلية لأبحاث العلوم الاجتماعية وتساعد على توجيه إنتاج المعرفة نحو قضايا السياسات ذات الصلة، فبدلاً من تعزيز القدرة البحثية قد تستنزفها ممارسات تمويل هذه الوكالات عن طريق امتياز الدراسات قصيرة الأجل التي لا تسهل تراكم المعرفة والتنظير أو بعدم إيلاء اهتمام كافٍ للصحة التجريبية لنتائج البحوث.



ففي البلدان ذات الدخل المنخفض، يتبع الدور المتزايد لشركات الاستشارات والمنظمات غير الحكومية في بحوث العلوم الاجتماعية الانكماش النسبي أو المطلق للأموال العامة المخصصة للجامعات، وللبحث بشكل عام، وللعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص.

ومع ذلك، يتضح أنه نادرًا ما تتاح للأكاديميين فرصة العمل في مشاريع طويلة الأجل تنطوي على اعتبارات نظرية قوية؛ حيث تُجرى المزيد من البحوث خارج الجامعات والمنظمات البحثية الوطنية في البلدان المتقدمة، لذا فإن هذه الممارسات لا تلحق أي ضرر بالأكاديميين ولا بالبحث؛ لأن نسبة العلماء العاملين في مجال الاستشارات أو مراكز الفكر لا تزال محدودة من الناحية النسبية.

وتؤدي هذه السياسة التي تركز على التقارير السريعة أكثر من تركيزها على المشاريع البحثية المبنية على أسس نظرية قوية إلى عدم تخصص الباحثين، فبدلاً من أن يتخصص الباحث في مجال أو موضوع محدد - بحيث يتعمق في دراسته بما يحقق له الإحاطة بهذا الموضوع - يظل حائراً بين دراسة موضوعات متباينة بما لا يحقق له تراكم معرفي في مجال محدد.

الفجوة الرابعة: هجرة الأدمغة:

وفقاً للتقرير، هناك سبب آخر يؤدي لفجوة القدرات وهو ما يعرف بـ«هجرة الأدمغة»، وهذا المصطلح يعني هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية من البلاد الأقل تقدماً إلى البلدان الأكثر تقدماً، وغالباً ما تبدأ بهجرة الطلاب، وتعد هذه القضية إحدى أهم القضايا في المنافسة الدولية الحالية على رأس المال البشري، والولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة مستقبلة اليوم، في حين تحتل أوروبا المرتبة الثانية، ومن أكثر البلدان استقبالا: كندا وأستراليا، ومن البلدان الطاردة للأدمغة بلدان إفريقيا؛ حيث غادرت نسبة عالية من العلماء الأفارقة المدربين تدريباً جيداً إلى الولايات المتحدة.

وتعرب العديد من البلدان الضعيفة عن قلقها العميق من كون استثماراتها في تعليم وتدريب علماء الاجتماع تضيع لصالح البلدان الأخرى، وتحاول العديد من الدول تقليل تأثير هجرة الأدمغة ووضع حوافز لإقناع الخريجين بالعودة بعد حصولهم على شهادتهم من جامعة أجنبية، ويمكن أن تشمل هذه الحوافز ضمناً لبعض الوظائف (مثل: الصين والمكسيك)، أو إنشاء شبكات دولية وتعاون مع باحثين وطنيين يعملون في الخارج (الأرجنتين، وكولومبيا، والصين، والفلبين)، لكن فعالية هذه التدابير تظل محدودة ما دامت ظروف العمل لا تتحسن بشكل كبير في البلدان المرسلة.

وتحدث هجرة الأدمغة بشكل أساسي لأسباب اقتصادية وسياسية؛ فالمواقف السياسية المضطربة في وقت من الأوقات دفعت علماء العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية للهجرة إلى الخارج، كما أن الظروف الاقتصادية السيئة في بلدانهم تدفعهم للهجرة إلى الخارج لإكمال دراساتهم العليا، وما يزال عدد كبير من الباحثين يغادرون بلدانهم كل عام، تجذبهم فرص عمل وظروف دخل جيدة وجودة الطرق البحثية، وبخاصة بعد أن استطاعت العقول الأوروبية - إلى حد كبير - إعادة تشكيل العلوم الاجتماعية، وهو ما نتج عنه اندماج هؤلاء في المؤسسات البحثية هناك بدلاً من العودة إلى ديارهم. وتحاول البلدان المستقبلة دائماً جذب الطلاب والباحثين من الدول المجاورة أو النامية.



وهذا الشتات أساسي في مد جسور التعاون مع العلماء في بلدهم الأصلي، ومن ثم المساعدة على الاندماج في شبكات البحوث الدولية، لذا عملت بعض البلدان على وضع استراتيجيات شاملة للتغلب على العجز في القدرات وتطوير القدرة البحثية والمحافظة عليها، وقد نجحت البرازيل والصين في تعزيز القدرة البحثية في العلوم الاجتماعية، وتحقق نجاحهما من خلال سياسات طويلة الأجل شاملة ومزودة بالموارد، بما في ذلك تنفيذ شهادات الدراسات العليا في جامعات رفيعة المستوى ومنح دراسية للدراسة في الخارج، وبرامج تهدف إلى إعادة الطلاب إلى أوطانهم بدرجة من جامعة أجنبية، بالإضافة إلى الزمالات الدولية التي تتيح للأساتذة قضاء إجازة في الجامعات الأجنبية مع توفير حوافز للنشر في المجالات الدولية التي يراجعها النظراء.

وفي فلسطين بنيت القدرات الفلسطينية في العلوم الاجتماعية من خلال تدريب الطلاب في الخارج في أفضل الجامعات، ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات الأخرى التعليم الإلكتروني وأدوات تعاونية في العلوم الاجتماعية الرقمية كما هو الحال في جزر نيوزيلندا والمحيط الهادئ.

وأى سياسة شاملة تهدف إلى تطوير القدرة على البحث في العلوم الاجتماعية يجب أن تولي اهتمامًا لتطوير الشبكات الخاصة بالبحث عن طريق توفير برامج الدراسة عن بعد Online، وتشمل التجارب المهمة في هذا المجال برامج التدريب، والتوجيه، والإنتاج المشترك للمواد التعليمية، وتعزيز الاتصال والتعاون بين المغتربين وعلماء الاجتماع المحليين؛ حيث إن هذه الشبكات والمبادرات لا يمكن أن تنجح إلا بدعم الجامعات، وفي نهاية المطاف ستمكن شبكات العلوم الاجتماعية من العثور على الطاقة اللازمة لإحداث فرق حاسم وموجز في قوة وحيوية الجامعات.

الفجوة الخامسة: تدويل العلوم الاجتماعية:

أوضح باحثو التقرير أن العلوم الاجتماعية أصبحت عالمية وأكثر تنوعًا مما كانت عليه في الماضي؛ إذ إن العلماء الاجتماعيين أصبحوا أكثر عددًا، ويتشاركون معارفهم وأبحاثهم بسهولة وبسرعة كبيرة وبشكل متكرر عبر وسائل الإنترنت المختلفة، والتعاون مع غيرهم من الباحثين الأجانب، ولهذا فمن المأمول أن تقلل عملية التدويل هذه الفجوة المعرفية في العلوم الاجتماعية بين مختلف مناطق العالم دون تدمير التنوع بين الدول.

وعن طريق تحديد الإنتاج العالمي والتعاون الدولي في العلوم الاجتماعية، يمكننا اختبار صحة هذه الافتراضات، وهناك العديد من الطرق لتقييم تدويل العلوم الاجتماعية: أحدهما هو تحديد مكان إنتاج المجالات العلمية والأوراق العلمية، ومعرفة ما إذا كان الإنتاج ينتشر بالتساوي في جميع أنحاء العالم أم لا، والثاني هو قياس مدى عالمية الاستشهادات في مقالات العلوم الاجتماعية، أما الثالث فهو قياس حصة الأوراق التي شارك في تأليفها علماء الاجتماع من مختلف المناطق والبلدان.

وتُبنى هذه المؤشرات باستخدام قواعد البيانات المختلفة لمجلات العلوم الاجتماعية والمنشورات والمقالات، والاعتماد على المؤشرات الدولية التي تقوم بعمل ما يعرف بـ «فهرس الاستشهادات المرجعية»^٩ بما في ذلك

٩ فهرس الاستشهادات المرجعية: أول من وضع هذا المفهوم هو الدكتور الراحل «يوجين جارفيلد»، وهدفه الأساسي هو البحث عن المعلومات؛ حيث إنه يتتبع المراجع البليوجرافية التي يضيفها مؤلفو الأبحاث المنشورة في موضوعاتهم، وهو ما يوفر أفضل طريقة للبحث وتحليل المؤلفات، عن طريق جمع البيانات التي تمكن من تقييم الدوريات وتقييم الأداء البحثي في مجالات بعينها، وهو تحليل



مؤشر طومسون رويترز^{١٠} للعلوم الاجتماعية SSCI، ومؤشر طومسون المتخصص في الآداب والعلوم الإنسانية AHCI، ومؤشر أولريتش^{١١} Ulrich، ومؤشر سكوبس^{١٢} Elsevier's Scopus.

وأكد باحثو التقرير أنه عندما نوقشت البيانات المقدمة من كل هذه المؤشرات وجد تدويل متزايد لإنتاج العلوم الاجتماعية على مدار العقدين الماضيين، وقد بُنيت قاعدة البيانات الخاصة بالفصل الخاص بتدويل العلوم الاجتماعية على ثلاثة أبعاد، هم: التخصصات، والمناطق، والمراحل الزمنية، وشملت تخصصات العلوم الاجتماعية الأساسية: الأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والتاريخ، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى أربعة تخصصات رئيسة أخرى في العلوم الاجتماعية منهم: الدراسات البيئية، والجغرافيا، والعلاقات الدولية.

إضافة إلى فهرسة جميع العناوين المؤسسية في المقالات البحثية بشكل فريد، وحصر أسماء البلدان في تسع مناطق هي: الدول العربية، وأمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وجنوب ووسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، وشرق آسيا، والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وأوقيانوسيا، وجمعت البيانات للمرحلة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٨ وقسمت إلى أربع مراحل زمنية لضمان وجود عدد معقول من التعاون لكل تخصص ومرحلة زمنية.

فعلى سبيل المثال وجد أنه خلال العقد ١٩٩٨ : ٢٠٠٧ أنتجت أمريكا الشمالية وحدها أكثر من نصف مقالات العلوم الاجتماعية المسجلة في قاعدة بيانات طومسون رويترز، وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية؛ حيث نشرت ما يقرب من ٤٠٪ من مقالات العلوم الاجتماعية في العالم، فمن حيث الاستشهادات يأخذ تدويل أبحاث العلوم الاجتماعية في البلدان النامية بشكل أساسي شكل الاعتماد المتزايد على الدراسات والبحوث المنتجة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

إحصائي للمنشورات المكتوبة للباحثين.

١٠ مؤشر طومسون رويترز Thomson Reuters Web of ScienceTM: قاعدة بيانات متاحة عبر الإنترنت من خلال شبكة Web of Science WOS، تحتوي من خلال هذه الشبكة على عشرات الملايين من سجلات المحتوى البحثي المنسق والموثق (كتب، ودوريات، ورسائل علمية، وبيانات موثقة، وغيرهم)، وتُفهرس WoS ما يقرب من ٩٠٠٠ مجلة رُوجعت من قبل النظراء في جميع أنحاء العالم، مضافاً إليها ٦٥ مليون مرجع ثانوي، وتعد من بين أكثر قواعد بيانات المقالات شمولاً عبر البلدان والتخصصات؛ نظراً لأن المجلة يجري تضمينها فقط في قاعدة بيانات WOS بعد تقييم الجودة من قبل ناشري WOS، وهذه المقالات التي توضع في قاعدة البيانات تقي بحد أدنى معين من الجودة العلمية، والحصول على المعلومات الأكثر توثيقاً وتكاملاً ومتعددة التخصصات من العالم. ومؤشر رويترز قد وضع عدة مجموعات فرعية من قاعدة البيانات هذه، والتي تسمى "فهارس الاستشهادات المتخصصة"، فأصبح هناك مؤشر الاستشهاد المتخصص في العلوم الاجتماعية SSCI، والذي يغطي ١٧٠٠ دورية، ومؤشر الاستشهادات في الآداب والعلوم الإنسانية AHCI، والذي يغطي ١١٣٠ دورية، إضافة لغيرهم متخصصين في الكيمياء، والأحياء، وغيرهم.

Thomson Reuters Web of ScienceTM, available at: (<https://bit.ly/3abDwoi>).

١١ مؤشر أولريتش: قاعدة بيانات قياسية توفر معلومات حول المجلات الشعبية والأكاديمية والمجلات العلمية والصحف، نشرت النسخة المطبوعة منذ عام ١٩٣٢، وأسستها «كارولين أولريتش» - رئيسة قسم الدوريات في مكتبة نيويورك العامة - كدليل دوري (دليل مصنف لقائمة مختارة من الدوريات الحالية الأجنبية والمحلية)، ويجري توفيره الآن أيضاً عبر الإنترنت من خلال "Ul-richsweb"، ويتضمن الإصدار عبر الإنترنت أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ دورية نشطة وحالية، (<https://bit.ly/3aUwli>).

١٢ مؤشر سكوبس Elsevier's Scopus: هي قاعدة بيانات تحتوي على ملخصات ومراجع من مقالات منشورة في مجلات أكاديمية محكمة، وتغطي تقريباً ٢٢ ألف عنوان من أكثر من ٥ آلاف ناشر دولي، منها ٢٠ ألف مجلة، إضافة إلى الكتب، والأوراق البحثية، وتُقيّم هذه الدوريات بواسطة خبراء في التخصصات العلمية والتقنية والطبية والاجتماعية (بما في ذلك الفنون والعلوم الإنسانية) يمتلكها مؤسس شركة الطباعة «السيفر»، وهي متاحة على الإنترنت عن طريق الاشتراك بها، (<https://bit.ly/38frh8T>).



ومن علامات هذا التدويل: اللغة؛ حيث تُحرر أكثر من ٨٥ في المائة من مجلات العلوم الاجتماعية المغطاة في قاعدة بيانات أولريتش باللغة الإنجليزية، كما أن قاعدة بيانات طومسون رويترز أيضاً متحيزة تجاه المجالات التي تصدر باللغة الإنجليزية، وهو ما يُؤكّد الهيمنة اللغوية للإنجليزية.

وهذا ما أشارت إليه إيرينا بوكوفا -المديرة العامة لليونسكو- موضحة أن «البحوث في مجال العلوم الاجتماعية يشوبها الضعف في البلدان النامية، وذلك بسبب التحيز لصالح اللغة الإنجليزية والبلدان المتقدمة الناطقة باللغة الإنجليزية. ويمثل ذلك فرصة ضائعة لاستكشاف آفاق ونماذج راسخة في تقاليد ثقافية ولغوية أخرى».

لذلك، ركّز أحد باحثي التقرير على مناقشة هيمنة اللغة الإنجليزية التي تعد أحد الموضوعات الرئيسية للتقرير والمؤثرة على نشر العلوم الاجتماعية، ومن الدلائل على هذه الهيمنة، الإحصاءات التي رصدها الباحثون من خلال قاعدة معطيات العلوم الاجتماعية لمؤسسة طومسون سنة ٢٠٠٩ التي أوضحت أن المقالات العلمية التي تقدر بـ ٢٢٧ ألف مقالة علمية نشرت بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٧، منها حوالي ٩٤,٤٥% باللغة الإنجليزية، ٢,١٤% باللغة الألمانية، أما الرتبة الثالثة فحازتها اللغة الفرنسية بنسبة ١,٢٥%، ثم اللغة الإسبانية بنسبة ٠,٤% ولم تحتل العربية أي موقع ضمن اللغات العشر الأولى.

وتبرز هذه الهيمنة العلاقة الواضحة بين مؤشر الإنتاج المرتفع باللغة الإنجليزية وبين ارتفاع الإنفاق العلمي، فجدد الولايات المتحدة الأمريكية تخصص ميزانية للبحث العلمي تفوق ١٥٠ مليار دولار تضاف لها أكثر من ٢٧٠ مليار دولار عن طريق القطاع الخاص والأوقاف التعليمية، ثم العلاقة بين مؤشر الإنتاج العلمي ووجود آليات مؤسساتية تتيح استثمار نتائج البحث العلمي مما ينتج دورة تحفيزية لحركة الإنتاج، وهو الأمر المرتبط بالنمو الكبير لقطاع مراكز التفكير العلمي في الولايات المتحدة التي تحتضن أكثر من ثلثي هذا النوع من المراكز في العالم، مما أدى لبروز دور العلوم الاجتماعية في صناعة القرار وتوجيه الرأي العام هناك.

ووفقاً للإحصائيات التي ذكرها التقرير، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الرئيس للتعاون الدولي في العلوم الاجتماعية تليها المملكة المتحدة وكندا وأستراليا، في حين آخر فقد انخفضت حصة أمريكا الشمالية من التعاون الدولي بشكل طفيف في العقد الماضي وزادت حصة أوروبا الغربية، وعلى الرغم من وجود علامات على التغيير، فإن التعاون الدولي يحتفظ بنمط قوي للغاية للأطراف الخارجية.

ومع ذلك، فإن مساهمة المناطق الأخرى في الإنتاج العالمي للمقالات تنمو ببطء؛ حيث زادت حصة آسيا في العقد الماضي لتصل إلى ٩% بالمقارنة مع بلدان أمريكا اللاتينية والهند، وتُظهر الصين أعلى نمو في إجمالي إنتاج المقالات التي تظهر في قواعد البيانات الدولية خلال المرحلة ١٩٩٥ - ٢٠٠٧، هذا النمو واضح بشكل خاص في علوم الإدارة.

وعلى الرغم من المكانة المتميزة للغة الإنجليزية التي بنيت بشكل خاص بواسطة الاستعمار والقوة الاقتصادية، فإن اللغات: الإنجليزية والفرنسية والألمانية كانت ذات أهمية مماثلة على نطاق واسع للعلوم الاجتماعية في أوائل القرن العشرين، وقد ساعدت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وسقوط



الكتلة السوفيتية جميعها على تسريع التوسع في اللغة الإنجليزية.

وأصبحت الولايات المتحدة مركزاً عالمياً للعلوم، عزز تفوقها اللغوي من خلال مجموعة من العوامل، وشملت هذه الموارد التفوق في مجال البحث وتطوير قواعد البيانات البليوغرافية، وإلغاء متطلبات اللغة الأجنبية في جامعات الولايات المتحدة مما يجبر الآخرين على استخدام اللغة الإنجليزية؛ وهو ما أدى إلى اعتماد الأكاديميين من مختلف بلدان العالم على اللغة الإنجليزية بصفقتها أساساً في مجال العلوم الاجتماعية وباقي العلوم إنذ.

وعلى الرغم من عولمة البحوث بشكل عام والتعاون البحثي بشكل خاص، لم تصبح المناطق المحيطة مندمجة بشكل أفضل في نظام العلوم الاجتماعية العالمي على مدار العقدين الماضيين، وهذا يعني أن الهيمنة الغربية للعلوم الاجتماعية ما تزال قضية ذات صلة.

ونتيجة للتدويل المتزايد لإنتاج المعرفة بالعلوم الاجتماعية، ظهرت فجوة أخرى أشار إليها التقرير من خلال فرضيتين: الأولى أن التدويل يؤدي إلى التجانس من خلال التنسيق التدريجي لمعايير إنتاج المعرفة، ويحدث هذا بسبب هيمنة أنظمة البحث الغربية على العلوم الاجتماعية ومن ثم تصبح الأصوات الغربية هي المهيمنة على العلوم الاجتماعية، مثل الولايات المتحدة، التي تعد المساهم الرئيس في إنتاج ونشر العلوم الاجتماعية في العالم، مما يعطيها دوراً رئيساً في تحديد نتائج البحوث التي تستحق النشر والقضايا التي تهتم، ومنهجية البحث التي تنتج معرفة قوية، وتحديد المفاهيم النظرية التي ينبغي الإشارة إليها.

وتحدث مجانسة العلوم الاجتماعية لأن هيمنة الشمال على إنتاج العلوم الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى استجابة الجنوب العالمي من خلال استيعاب معايير إنتاج المعرفة الغربية من أجل أن تكون مرئية على الساحة العلمية الدولية، وحتى تستطيع دخول السياق التنافسي، لأن التصنيف يتطلب معايير تقييم مشتركة وأدوات مقارنة وضعت بشكل أساسي في الغرب.

رغم ذلك فإن تدويل البحوث يسهل أيضاً ظهور أصوات متباينة على الساحة العلمية الدولية، ويحفز اجتماعاً مثيراً بين الأفكار والأساليب غير المتجانسة؛ حيث إن ظهور وتأكيد الأبحاث من مناطق خارج المهد الأوربي للعلوم الاجتماعية قد يتحدى ويشكك في المعايير الغربية للعلوم الاجتماعية التي سيطرت على المشهد حتى الآن، وقد يسهم ذلك في إعادة النظر في اهتمامات البحث والمنهجيات والمفاهيم النظرية للعلوم الاجتماعية العالمية وتجديدها.

وفي محاولة للتخلص من هيمنة العلوم الغربية على مجال العلوم الاجتماعية؛ ظهرت اتجاهات مختلفة وبدأت التنظير لفكرة تأسيس علوم اجتماعية من منطلقات مغاير لمنطلقات المعرفة الأوروبية وذلك في إطار نظرية التحرر Decolonial theory وتتناول هذه النظرية علومًا عدة مثل: العلوم السياسية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وغيرها، تقترح هذه النظرية فك الارتباط بالمعرفة الأوروبية على عدة مستويات منها: المعرفي Epistemological level والمنهجي Methodological level وغير ذلك.

وفي إطار ذلك، تأتي الفرضية الثانية وهي أن تدويل العلوم الاجتماعية وارتباطها بمعايير وأدوات الغرب



قد يفتح المجال أمام تعددية متجددة خاصة بهذه العلوم، ومن ثم تتحدى الفكرة المركزية لعالمية العلم، ومكافحة الهيمنة الغربية، وهذا ما سعت إليه بعض الدول، منها المجتمعات الآسيوية التي دعت إلى خطاب بديل في العلوم الاجتماعية الآسيوية، موضحة أن الدعوة مفادها أن العلوم الاجتماعية مثلها مثل أي شكل من أشكال المعرفة تحدث في سياق اجتماعي وتاريخي ويجب أن تكون ذات صلة بهذا السياق، ولا تعني الدعوة أي تجانس ثقافي في آسيا أو أن هناك ما يشبه الفرع الآسيوي للعلوم الاجتماعية، بل يجب أن تكون العلوم الاجتماعية وثيقة الصلة بدراسة المجتمعات الآسيوية، وإحدى طرق تحقيق ذلك تتمثل في تطوير المفاهيم والنظريات الأصلية على أسس التقاليد الفلسفية والخطابات الشعبية الخاصة بهذه المجتمعات.

وشدد باحثو التقرير على أن تحقيق مثل هذه الأهمية ليس سوى جانب واحد من الجهود الأوسع نطاقاً لتحرير العلوم الاجتماعية من التبعية الثقافية والإثنية المركزية وتحقيق عالمية حقيقية، والهدف ليس استبدال مركزية أوروبا بمركز إثني آخر، لكن أي ادعاء بالعالمية يجب أن يحترم مدى الاختلافات بين المجتمعات الآسيوية وغير الآسيوية، والاعتراف بوجود خلفيات نظرية مميزة؛ لذلك سعت الصين لتحقيق التوازن بين الاستقلال الفكري في الموضوعات والتبادل الأكاديمي الأوسع مع علماء الاجتماع من جميع أنحاء العالم.

ويتضح أن تعزيز التبعية الفكرية للجنوب العالمي للإنتاج الشمالي يأتي من خلال تقسيم العمل غير المتكافئ في التعاون الدولي؛ حيث يجمع الباحثون الجنوبيون البيانات التجريبية وتترك مناقشة الآثار النظرية لزملائهم في الشمال، كما أن القضايا المحلية ذات الأهمية العالمية المحتملة غالباً ما تخفق في الحصول على اعتراف عالمي ما لم تعتمد من قبل الأكاديميين الشماليين الغربيين، ومن الأمثلة على هذه العملية دراسات العمل في جنوب إفريقيا ومعارف السكان الأصليين من مختلف أنحاء العالم.

ونلاحظ أن هناك انقسامات مماثلة في بلدان أخرى كاليابان؛ حيث يخفق المؤرخون وعلماء الاجتماع اليابانيون العاملون في الموضوعات التي تركز على اليابان إلى حد كبير في تلقي الاهتمام الدولي حتى عندما يكون لعملهم انعكاسات تتجاوز السياق الوطني، في حين آخر فيمكن دمج زملائهم الذين يتناولون مواضيع «عالمية» بشكل أفضل في الشبكات الدولية.

يعني هذا أن الدراسات المحلية والعالمية لها حدود ومخاطر متعارضة؛ حيث يتعرض البحث العالمي لخطر عدم ارتباطه بالعديد من الخصائص المحلية، ويمكن أن ينطوي على تطبيق إطار تحليل غير ذي صلة بموضوع البحث، وفهم مشوه للوضع المحلي، وإهمال القضايا المحلية الهامة، كما أن الدراسات المحلية قد تصل في كثير من الأحيان إلى التجريبية الضيقة والمقارنات غير الكافية والمجال الضئيل للتعميم، ويتمثل التحدي في بناء أطر ونتائج تفسيرية علمية ومن ثم عالمية وذات صلة أي مناسبة لدراسة السياق المحلي والعالمية من وجهات النظر المحلية.

وبتطبيق ذلك في مجموعة من البلدان خارج أوروبا وأمريكا الشمالية: بلدان المغرب العربي الثلاثة، واليابان، والصين، وجد أن هناك توتراً بين المعرفة العالمية والمحلية، وأن تدويل البحث وأجهزة القياس الخاصة به تميل إلى جعل الإنتاجات الإقليمية غير مرئية إذا كانت مشاريع بحثية تجريبية ذات مستوى



منخفض من التعميم أو إذا نُشرت بلغة أخرى غير الإنجليزية أو الفرنسية.

الفجوة السادسة: ما بين التقاليد الوطنية وأنظمة البحث وما بين التخصصات المتعددة وبين العلوم الاجتماعية وغيرها من أشكال المعرفة:

ولإيضاح هذا أشار باحثو التقرير إلى أنه إذا حاول المرء التكهن بمستقبل تخصصات العلوم الاجتماعية من خلال النظر في تطورها خلال القرنين الماضيين، فقد يقترح المرء أننا قد وصلنا إلى عصر ما بعد التخصصات، حيث يتعين على العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية دمج نفسها، بالرغم من أن عصر التخصصات لم يصل إلى نهايته، ولكن عينت طرق أخرى لتنظيم المعرفة على المستوى: المحلي والإقليمي وفوق الوطني، مما يؤدي إلى إنتاج أشكال جديدة من التعاون بين العلماء من مختلف التخصصات وأنواع أخرى من الجهات الفاعلة الاجتماعية في هذه الإعدادات الجديدة.

وفي هذا الصدد، تزعم بعض نظريات تطور التخصصات أن الانقسامات التي تحدث نتيجة الجمع بين التخصصات تعد خطوات ضرورية لتطوير أي شكل من أشكال المعرفة، فما تزال التخصصات ضرورية لتجديد المعرفة والإبداع العلماء، ووفقاً لهذه الأطر التحليلية، تحدث التخصصات المتعددة والتخصصات الفرعية في العلوم الاجتماعية بشكل مستمر وستستمر في ذلك، لذا يجب حماية استقلالية العلوم الاجتماعية.

وبالنظر إلى قواعد البيانات الدولية، وجد أن التخصصات ليس لها وزن متساوٍ؛ حيث تشكل مجالات علم النفس والاقتصاد مجتمعة الحصة الكبرى من الناتج المسجل في مؤشر الاستشهادات المرجعية، كما أن التفاعلات بين تخصصات العلوم الاجتماعية معقدة، كذلك ظهرت العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد في العقود الأخيرة، فمقارنة بالاقتصاد، يظل علم الاجتماع أكثر اندماجاً في السياق الوطني وأكثر توجهاً نحو الجامعات والدوائر الأكاديمية وأقل ارتباطاً بصنع السياسة العامة، وعلى الرغم من الاختلافات والمصالح المتضاربة في كثير من الأحيان، فقد ضاعف علم الاجتماع والاقتصاد أيضاً علم السياسة علاقاتهم الفكرية والمنهجية في السنوات الأخيرة.

وبالرغم من أن الفجوة تحدث بين التخصصات وبعضها البعض وكذلك داخل التخصص الواحد، فإن عمليات إعادة التشكيل لها عواقب مختلفة، أولها هو التخصص المتزايد للمعرفة العلمية الاجتماعية، ويتعلق الآخر بتكامل العلوم الاجتماعية؛ حيث كانت مسألة العلوم الاجتماعية المتكاملة مسألة متكررة منذ ظهور العلوم الاجتماعية الأكاديمية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولذلك تؤكد مناقشات باحثي التقرير على تكامل العلوم الاجتماعية مع الحفاظ على الطابع التراكمي لمختلف التخصصات وتعدد التوقعات التي يقدمونها.

ونتيجة لذلك، يحاول بعض باحثي العلوم الاجتماعية التغلب على الآثار الضارة لتقسيم التخصصات دون إنشاء علم اجتماعي متكامل تماماً، مما يؤدي لزيادة التخصصات وظهور تخصصات متعددة، وبدلاً من ذلك يمكننا الاتفاق على أنه عندما يجتمع علماء من مختلف التخصصات معاً لمعالجة مشكلة ما ويأخذون في الحساب قيود بعضهم، يصلون إلى نتيجة مفادها أنه يمكن الجمع بين التخصصات المتعددة، ثم الوصول إلى أكثر تخصصات تكاملاً تسعى إلى تجاوز المعرفة التأديبية.



وتجدر الإشارة إلى أن الانقسامات بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بشكل خاص، وكذلك بين العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية، تواجه تحديات لأنها أعاقت محاولات التعامل مع المشكلات العالمية والتطورات التي تؤثر في المجتمعات البشرية.

إن المجالات العلمية الجديدة للدراسة - بما في ذلك العلوم المعرفية، والنظرية التطورية الجديدة، وأخلاقيات البيولوجيا، والدراسات البيئية، والقانون والأدب - تشمل الأشخاص الذين يعبرون حدود الثقافات التأديبية، وغني عن القول أن عبور الثقافات التأديبية والمعرفية هو مسعى صعب، لأن العوائق التي تحول دون التعاون في البحوث متعددة التخصصات لمواجهة تحدٍ عالمي مثل تغير المناخ كثيرة، فهي تتطلب تغييرات أساسية في عادات علماء الاجتماع وغيرهم من العلماء.

وفي إطار هذا، يمكن الحصول على التعاون الفعال متعدد التخصصات من علم النفس، وهو مجال يمثل وضعه على مفترق الطرق بين العلوم الاجتماعية والبيولوجية أمثلة عديدة على الاتصال والتعاون بين أشكال مختلفة من المعرفة، ومن أحد مجالات البحث الحديثة التي عبّر فيها علماء النفس عن الحدود التأديبية بطرق مبتكرة، هي أبحاث التغيير الاجتماعي، ويلجأ علماء النفس إلى مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب لاستكشاف كيفية تعامل الناس مع متطلبات التغيير الاجتماعي؛ حيث تعد السلوكيات المستدامة ورفاهية الإنسان مجالات أخرى يعبر فيها علماء النفس بشكل متزايد الفجوات بين التخصصات.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر في الاتجاهات والابتكارات بعين تخصصات العلوم الاجتماعية على المستوى الإقليمي، لأن جداول أعمال البحوث قد تختلف من منطقة إلى أخرى، وقدّم التقرير نظرة على التطورات في المنطقة في بلدين: الولايات المتحدة الأمريكية والهند. ما يلفت النظر في حالة الولايات المتحدة هو الثراء الفريد والتنوع الواسع للإنتاج في العلوم الاجتماعية وهو الأكبر في العالم، وتعتقد هيمنتها، أما الهند، فقد قادت ثلاثة مجالات محددة أبحاثًا مبتكرة في السنوات الأخيرة، وهي التنمية، والجنس، والدراسات الريفية والحضرية.

بالإضافة لما سبق، نجد أن المراجع التي يستند إليها الباحثون في مشاريعهم البحثية تمثل فجوة تطرق إليها التقرير، لأنه عند معرفة ترتيب الجامعات وتقييم البحث ودوره وأثره في الإفادة التي يقدمها يستند إلى المراجع بمساعدة مؤشر يعرف باسم تحليل الاستشهادات المرجعية *Bibliometrics*، ومن أحد الأمور التي اكتشفت عند استخدام هذا المؤشر، أن أغلب المراجع تركز على مقالات المجلات وتقلل أو تتجاهل المنشورات الأخرى مثل: الكتب والتقارير ووسائل الإعلام غير الأكاديمية، وهناك مسألة أخرى تتعلق بقياسات المراجع تتعلق بالتحيزات اللغوية والجغرافية القوية، يعني النشر في المجلات التي تراجع من قبل المحكمين، وتنتشر في المجلات الأنجلو أمريكية.

وأوضح أحد باحثي التقرير أنه لا يمكن ملاحظة إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية باستخدام الأساليب البيبليومترية إلا عند أخذ أقصى درجات الحذر، فقواعد بيانات المجلات الحالية التي راجعها المحكمون غير مكتملة ولا تغطي بصورة مرضية لغات أخرى غير الإنجليزية.



وتعتمد التصنيفات الدولية للجامعات اعتمادًا كبيرًا على المراجع، كما أنها أصبحت سمة بارزة للمنافسة بين أنظمة البحوث والمؤسسات البحثية، وأول هذه التصنيفات كانت بتكليف أصلي من قبل الحكومة الصينية كوسيلة لقياس جامعات الأبحاث الخاصة بها من أجل متابعة هدفها المتمثل في تطوير «جامعات عالمية المستوى»، لكن تأثير تصنيف «شنغهاي جياو تونغ»^{١٣} الأكاديمي للجامعات العالمية تجاوز حدود الصين، كما وجدت تصنيفات أخرى باستخدام معايير ومؤشرات مختلفة مثل تصنيف QS / Times^{١٤} للتعليم العالي (QS / THE) والتصنيف المؤسسي لـ Scimago.

ووفقًا للتقرير، فإن تصنيف الجامعات أصبح شائعًا على نحو متزايد ويُعد من العلامات الدالة على الجودة في بيئة عالمية، وقد يكون أحد آثارها الضارة تقويض الدور الاجتماعي والفكري والثقافي للجامعات في مجتمعاتها، وبخاصة في بلدان الجنوب العالمي، وكذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية، فلا يمكن لمعظم الجامعات أن تأمل في الأداء الجيد في التدابير المستخدمة في هذه التصنيفات الدولية.

وتمثل أنظمة التصنيف الحالية أدوات أساسية لإصلاح التعليم العالي لدى المسؤولين والسياسيين، وأصبحت المعلومات العلمية الاجتماعية الكمية التي توفرها هذه القوائم جزءًا لا غنى عنه في تخطيط السياسات.

وفقًا للبيانات التي نشرها التقرير بالاعتماد على هذه التصنيفات، وجد أن الترتيب على حسب الأداء البحثي القابل للقياس مثل بشكل خاص الجامعات في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية؛ حيث مثلت ٧١ في المائة من أفضل ١٠٠ جامعة في العالم عام ٢٠٠٦، واحتلت المؤسسات التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرًا لها سبع عشرة جامعة من أفضل ٢٠ جامعة في العالم.

وقد كُتفت الحكومات والوكالات الوطنية الجهود لتقييم جودة البحوث وأداء الإدارات والباحثين الأكثر إنتاجية؛ وذلك لتعزيز الأداء البحثي وتحسين تخصيص الموارد وهذا يُقاس بشكل متزايد من خلال المؤشرات الكمية مثل الببليومتري، ولأن مؤشرات الأداء المستندة إلى المراجع لها قيود شديدة على تقييم البحوث في البلدان التي يُنشر فيها عدد صغير من المقالات في المجلات الدولية المراجعة من قبل النظراء، قُدّم اقتراح تقييم البحوث من خلال الجمع بين البيانات الكمية مع المعلومات النوعية.

١٣ تصدر جامعة «شانغهاي جياو تونغ البحثية الحكومية» في الصين منذ عام ٢٠٠٣ التصنيف الأكاديمي للجامعات العالم Shanghai Jiao Tong، وهو أحد المشاريع المتميزة التي تسعى الجامعة من خلاله إلى تحليل المستوى الأكاديمي في الجامعات حسب كفاءة أعضاء هيئة التدريس، والمنتج البحثي، ونوعية التعليم، والأداء في مقابل الحجم، وهذا التصنيف مختص بالجامعات ذات الطبيعة البحثية على مستوى العالم، وبخاصة في العلوم الطبيعية، (<https://bit.ly/2TANf5M>).

١٤ تصنيف الجامعات العالمي QS: هو تصنيف سنوي لأفضل ٨٠٠ جامعة في العالم وينشر على يد شركة كواريلي سيموندس (Quacquarelli Symonds) المختصة بالتعليم، (<https://bit.ly/2VAuWeF>).

١٥ تصنيف SCImago: هو تصنيف للمؤسسات البحثية الأكاديمية مرتبة حسب مؤشر مركب يجمع بين ثلاث مجموعات مختلفة من المؤشرات استنادًا إلى أداء البحث، ومخرجاته وتأثيره المجتمعي، ويجمع المؤسسات حسب القطاعات (الجامعات، والصحة، والحكومة، وغيرها)، والمؤشرات التي تدرج في التصنيف يجب أن تكون قد نشرت ما لا يقل عن ١٠٠ عمل مدرجة في قاعدة بيانات SCOPUS، والهدف من هذا التصنيف هو توفير أداة قياس مفيدة للمؤسسات وواضعي السياسات ومديري البحوث لتحليل أنشطتهم ونتاجها وتقييمها وتحسينها. وبدأ نشر تصنيف مؤسسات البحث في جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠٠٩، وهو عمل مجموعة SCImago Research Group، وهي منظمة بحثية مقرها إسبانيا، (<https://bit.ly/2lcyaNr>).



على سبيل المثال، في مراجعة المحكمين يجب أن يعترف بالاختلافات بين التخصصات البحثية وأن يشمل بعض عناصر التقييم الذاتي، ولهذا نجد أن إسبانيا طورت نظام تقييم للباحثين الفرديين يجمع بين الأساليب الببليومترية^{١٦} وتقييمات مراجعة النظراء، ولمعالجة التحيز اللغوي لمؤشرات الاقتباس الرئيسية تستخدم إسبانيا بالاشتراك مع الصين قواعد بيانات ببليوغرافية اللغة المحلية في عمليات التقييم الخاصة بها.

واتضح أنه عندما لا يكون هناك ما يكفي من الأموال لتمويل جميع الأبحاث الجيدة، فلا تُفسر القرارات ببساطة عن طريق نتائج مراجعة النظراء أو الجودة الببليومترية، فنجد على سبيل المثال أن التغييرات في سياسات وبرامج التمويل في كندا أتاحت تركيزاً قوياً متزايداً على الجهود المبذولة لجعل أبحاث العلوم الاجتماعية أكثر وضوحاً للعديد من الناس، وأيضاً توضح تجربة «مجلس الأبحاث الهولندي» من ناحية أخرى أن علماء الاجتماع يستجيبون للاحتياجات المجتمعية حتى عند الاستجابة لدعوات مفتوحة لتقديم مقترحات بحثية أساسية.

تناول التقرير أيضاً ما يتعلق بقدرة العلوم الاجتماعية على التثقيف والمشاركة في القضايا العامة وإثراء النقاش العام، ولذلك عند تحليل نشر المعرفة بالعلوم الاجتماعية في المجتمع، وجد أن علماء العلوم الاجتماعية لديهم علاقة معقدة مع المجتمعات، من ناحية أنهم ينتمون إلى مجتمعاتهم الخاصة ويتأثرون بتطورهم، ومن ناحية أخرى يلاحظون التطورات الاجتماعية ويسهمون في تشكيلها، مما يحدد المواقف الرئيسية التي يشارك فيها العلماء في المجتمع وفي النقاش: باعتبارهم مرسلي معرفة، وخبراء، ومراقبين للظواهر الاجتماعية، ومفكرين ناقدين.

ونتيجة لأهمية العلوم الاجتماعية للمجتمع، شدد باحثو التقرير على أهمية تدريس العلوم الاجتماعية بشكل جيد في المدارس الثانوية والجامعات؛ لأن تعليم الطلاب يعد إحدى القنوات الرئيسية التي ينشر علماء الاجتماع من خلالها أفكارهم ومفاهيمهم، ومن ثم يكون لهم بصمة تأثير على المجتمع.

ووفقاً لمسح شامل لحاملي شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في ٢٥ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^{١٧}، فإن نسب كبيرة منهم ينتهي بهم الأمر إلى إجراء البحوث والتدريس، ويعمل عدد كبير منهم باعتبارهم خبراء في الإدارات والوكالات الحكومية أو في الشركات في بعض البلدان، وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي حصل عدد كبير من علماء العلوم الاجتماعية على درجة الدكتوراه في وقت لاحق من زملائهم في العلوم الطبيعية.

وذلك لأسباب، منها: أن متوسط العمر عند التخرج في تخصصات العلوم الاجتماعية أعلى منه في تخصصات العلوم الطبيعية، فالحاصلون على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية بين يناير ٢٠٠٥ وديسمبر ٢٠٠٦ يتراوح ما بين ٢٩ عاماً في ليتوانيا و ٤١ عاماً في أستراليا وجمهورية التشيك، وذلك لأن العمل

١٦ الأساليب الببليومترية: تحليل إحصائي للمنشورات المكتوبة مثل: الكتب، والمقالات، والرسائل، والدوريات الأكاديمية، ويجري عن طريقها تقييم المؤلفين وإنتاجهم العلمي وتأثيرهم المتبادل في مجالهم العلمي وأيضاً تقييم منشوراتهم العلمية.

١٧ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية، تقع في العاصمة الفرنسية (باريس)، عدد الأعضاء: ٣٦ دولة (٢٠١٨)، (<https://bit.ly/38jSbfX>).



الميداني في العلوم الاجتماعية والإنسانية قد يستغرق وقتًا أطول من العمل المختبري في العلوم الطبيعية، وأيضًا التمويل والزمالات والمنح الدراسية متاحًا أكثر في العلوم الطبيعية منه في العلوم الاجتماعية، ونسبة عالية من الطلاب في العلوم الطبيعية تستفيد من المنح الدراسية والمساعدات التعليمية أو البحثية أكثر من العلوم الاجتماعية.

واستفادت أعداد كبيرة من الأكاديميين، والخبراء والمديرين، والمهنيين، والقادة، من تعلمهم ودراساتهم للعلوم الاجتماعية، ويأملون في تطبيق معارف ومهارات هذه العلوم في حياتهم المهنية؛ مما أدى إلى وجودهم في الوزارات والإدارات العامة، ومن ثم منح علماء الاجتماع فرصًا للتأثير في السياسة العامة، لكن من الصعب معرفة ما إذا كان علماء العلوم الاجتماعية في «ممرات السلطة» يؤثرون فعليًا في جودة القرارات المتخذة أم لا.

وعلى سبيل المثال، استند الكاتب «سي بي سنو» ١٩٥٤ في رواية ممرات السلطة *Corridors of Power* إلى مجموعة صغيرة من علماء العلوم الطبيعية البارزين المقربين من *Whitehall* و *Westminster*^{١٨} وبين أنه كان لهم تأثير كبير في سياسة حكومة المملكة المتحدة بشأن الأسلحة النووية.

وحول دور علماء العلوم الاجتماعية في أروقة السلطة، نفت التقرير أنه يجب فك ارتباط عدة خيوط في العلاقة المعقدة بين السلطة (القوة) والمعرفة، ولذلك أوضح أن علماء العلوم الاجتماعية يشاركون في صنع السياسات في مجموعة واسعة من المؤسسات، كمعلمين ومحللين وصحفيين ومستشارين ومسؤولين، ووزراء، ونقاد، وبين أنهم يتعاملون مع كل القضايا العملية والمعارية، ويلعبون دورًا حيويًا في العديد من المجتمعات المعرفية التي تشكل السياسة العامة وتقيم نتائجها.

وأوضح التقرير أن نشر العلوم الاجتماعية يعد من الأمور المهمة إلا أنه واجه عقبات عديدة، منها قلة دور النشر الدولية الرئيسية مما أدى إلى رفع أسعار المجلات، ونشر عدد أقل من الدراسات، كما يزيد الناشرون الدوليون من الضغوط لتوسيع النطاق الجغرافي للكتب التي يؤلفونها بحيث يمكن بيعها في جميع أنحاء العالم، كما أثرت تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة على طريقة عمل علماء الاجتماع، فبالرغم من أن هذه التقنيات تسهل التفاعل والتعاون بين العلماء، إلا أن جميع الباحثين لا يتمتعون بفرص متساوية للاستفادة من هذه الفرص بسبب الفجوة الرقمية المستمرة بين العالم المتقدم والعالم النامي.

ومع ذلك فإن تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها آثار بعيدة المدى على نشر العلوم الاجتماعية؛ حيث يمكن الوصول المفتوح من زيادة الوصول إلى المعرفة بالعلوم الاجتماعية، ويمكن لمجلات الوصول المفتوح تقليل تكلفة اشتراكات المجلات وزيادة إمكانية الوصول إلى هذه المعرفة، لأن العديد من مجلات العلوم الاجتماعية الحالية تسمح للمؤلفين بالدفع لمنح حق الوصول المفتوح لمقالاتهم.

وفي إطار ذلك، أوضح باحثو التقرير أن هذا يمكن أن يكون له عواقب غير مقصودة، بمعنى أن نماذج

١٨ مدينة ويستمنستر *Westminster* في وسط لندن: هذه المدينة بها قصر ويستمنستر الذي يجتمع فيه أعضاء البرلمان البريطاني، وهو واحد من أكبر مباني البرلمان في العالم، أما وايت هول *Whitehall* فهو طريق في مدينة ويستمنستر يوجد به قصر وايت هول وكان مركزًا للحكومة البريطانية، وبه مجموعة من الدوائر الحكومية والوزارات، وكان المقر الرئيس لإقامة ملوك إنجلترا في المرحلة من ١٥٣٠ : ١٦٩٨ م.



الوصول المفتوح التي يدفع فيها المؤلفون أو مؤسساتهم للنشر يمكن أن تترك آثارًا سلبية على البلدان النامية ووضوح عمل علماء الاجتماع، لأن المجلات الأكاديمية مكلفة للغاية، وهذا يعني فعليًا أن أقل الجامعات حظًا - تلك التي تخدم أفقر الطلاب - لا تستطيع الوصول إلى قاعدة مجلة أكاديمية جيدة وغير قادرة على تقديم تعليم عالي الجودة، ونتيجة لذلك سعت أمريكا اللاتينية في حل هذه الأزمة من خلال توفير فرص الوصول للمجلات بدون مقابل مدفوع، هذا يوفر لها فرصة لزيادة ظهورها.

إضافة لما سبق، سلط التقرير الضوء على فجوة مهمة ينبغي فهمها والتفكير في سياسات لحلها حتى تُحل أغلب التحديات التي تواجه بلدان العالم، ألا وهي العلاقة بين علماء العلوم الاجتماعية وصانعي السياسات، من خلال التركيز على الاختلافات بين العقلانية العلمية والعقلانية السياسية، من أجل تحديد ما يمكن أن يتوقعه علماء الاجتماع وصانع القرار من بعضهم.

ولذلك أوضح باحثو التقرير أن العلاقات بين البحث وصنع السياسة نادرًا ما تكون بسيطة، على الرغم من أن الاثنين قد تداخلوا لعدة قرون، وتكون هذه العلاقات في غالب الأحيان متوترة، لأن علماء الاجتماع وصانعي القرار لا يعملون من المنظور نفسه في طريقة حل المشكلات كما لا توجد لديهم الاهتمامات نفسها، لذا يجب على العلماء وواضعي السياسات توحيد الجهود لإيجاد حلول للصعوبات الناشئة عن التحديات العالمية، هذا ضروري لأن الحكومات تعلن بصفة مستمرة عن اهتمامها بالسياسة المستندة إلى الأدلة والتي تتبنى الأولويات والحلول على أساس نتائج البحوث الموثوقة وذات الصلة التي يجريها باحثو العلوم الاجتماعية.

وقد صب هذا التقرير اهتمامه على الفجوات التي تواجه العلوم الاجتماعية مجتمعة، وبعد ذلك عملت منظمة اليونسكو بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية على تناول بعض الفجوات الخاصة بظاهرة اجتماعية محددة، والاختلافات حولها، ولذلك فإن التقرير الذي صدر عقب هذا التقرير في عام ٢٠١٦، قد تناول ظاهرة اجتماعية معينة وهي «عدم المساواة» بتوضيح الاختلافات حولها وكيفية تناول علماء العلوم الاجتماعية لها وتأثيرها في المجتمعات المختلفة.

سادسًا: وضع العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية:

استند التقرير في بعض فصوله على نماذج من بلدان عدة: كالبلدان العربية، والآسيوية، والإفريقية، وغيرهم، حيث تطرق التقرير فيما يخص المنطقة العربية إلى أخذ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ACSS باعتباره نموذجًا، وقد تناول ذلك باحثون من مصر والأردن، وهما: مستشارة المجلس العربي للعلوم الاجتماعية «مشيرة الجزيري»، ومديرة المجلس العربي للعلوم الاجتماعية «ستناي شامي»^{١٩}.

وبين الباحثون أن العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية، تتشكل من خلال سياق يتسم بالتحديات

١٩ ستناي شامي: عالمة أنثروبولوجيا من الأردن تعمل في مجالات: الإثنية والقومية والشتات، وهي مديرة برنامج في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في نيويورك، حيث تدير البرامج في أوراسيا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وهي أيضًا مديرة مؤقتة للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، لقد كانت أيضًا مستشارًا لعدد من المنظمات بما في ذلك اليونيسيف، والإسكوا، ومؤسسة فورد. أما مشيرة الجزيري: من مصر، فهي حاصلة على الماجستير في العلوم السياسية وتتابع دراستها للحصول على الدكتوراه في دراسات التنمية في هولندا، وعملت لسنوات عديدة في برنامج "ME Awards"، وهو برنامج لتعزيز المهارات البحثية في العلوم السكانية والاجتماعية في القاهرة، وتعمل الآن مستشارة للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية.



الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الشديدة، إضافة إلى عدم الاستقرار، وسياسات البحوث المتنوعة والمتباينة، وجداول الأعمال وبرامج التمويل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وأكدت سنتاي شامي أن الباحثين العرب يدركون التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات العربية، لكنهم يعانون من عوائق خطيرة في التدريب المنهجي والعزلة عن المناقشات الدولية وإنتاج المعرفة، وهذا ينطبق بشكل خاص على الجيل الأصغر سنًا، الذي عانى أكثر من تدهور التعليم. وأضافت أن تحديات تنمية القدرات في الدول العربية، تتطلب تعبئة منسقة وواسعة النطاق للموارد وتحديدًا مدروسًا لطرائق بناء القدرات لتلبية الاحتياجات المختلفة، ومن ثم فإن أهداف بناء القدرات الرئيسية يجب أن تشمل تمكين التعلم وتبادل الخبرات داخل المنطقة وتنسيق السياسات العلمية والبحثية في جميع أنحاء المنطقة.

وأشار كل من «ساري حنفي» من لبنان، وهو أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، و«عبد الحكيم الحسبان» أستاذ علم الإنسان بجامعة اليرموك (الأردن)، إلى أن العالم العربي يعد موطنًا لعدد كبير من الطلاب الأكاديميين الموهوبين، لكن التضمين الاجتماعي للعلوم الاجتماعية في بلدان المنطقة العربية ما يزال غير مستقر والأبحاث لا تلعب دورًا محددًا من أجل ذلك.

وبحسب هذا التقرير، فإن العلوم الاجتماعية ما زالت تخضع لسيطرة الجامعات الغربية مع تحقيق بعض التوسع الميداني في كل من آسيا وأمريكا الجنوبية، حيث تصدر أمريكا الشمالية وأوروبا حتى عام ٢٠١٠، ما نسبته ٧٥٪ من الدوريات المتخصصة المنشورة في العالم، منها ما نسبته ٨٥٪ يُنشر باللغة الإنجليزية سواء بصفة جزئية أو كلية، وربع عدد هذه الدوريات تصدر في الولايات المتحدة، علمًا بأن الفرعين العلميين اللذين احتلا المرتبة الأولى من حيث الانتشار في العالم هما: الاقتصاد وعلم النفس، أما ثلثا عدد دوريات العلوم الاجتماعية المنشورة في العالم، فإنها تصدر من: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وهولندا، وألمانيا.

وبالإضافة إلى ذلك، يُبين التقرير عددًا من التطورات المتباينة في مختلف مناطق العالم، فالعلوم الاجتماعية تتطور في بلدان مثل: الصين والهند والبرازيل. ففي البرازيل تضاعف عدد الباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الأخيرة، أما في الصين فقد زادت ميزانية البحث المخصصة للعلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ منذ سنة ٢٠٠٣.

ولاحظ واضعو التقرير أنه في أمريكا اللاتينية وأوروبا ينشر أكبر عدد من المقالات في دوريات العلوم الاجتماعية، وبالمقابل، شهدت روسيا والدول المستقلة عنها انخفاضًا كبيرًا في إنتاج البحوث في العلوم الاجتماعية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ويُعزى ذلك أولًا إلى انخفاض عدد الباحثين في هذا المجال، وتقدمهم العمري، بالإضافة إلى أن الجامعات الروسية تجد صعوبة في جذب الكفاءات الشابة. أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يأتي ما نسبته ٧٥٪ من المطبوعات المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية من عدة جامعات توجد في ثلاثة بلدان بصفة رئيسية، وهي: جنوب إفريقيا وكينيا ونيجيريا.



انطلاقاً من هذه الأرقام، فإن التساؤل الرئيس الذي يطرح نفسه هو: ما هو وضع ومكانة العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية؟ وما مدى قدرة هذه العلوم على الحصول على شرعية الاعتراف من الغرب وكسب الاعتراف الأكاديمي والمجتمعي؟ وما مدى تواصلها وتفاعلها مع محيطها بمختلف أبعاده السياسية والمجتمعية والأكاديمية؟

ومن الجدير بالذكر أن التقارير الصادرة عن اليونسكو والمتعلقة بشأن العلوم الاجتماعية في أعوام ١٩٧٠، ١٩٩٩، ٢٠١٠، تناولت وضع العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية، وفي التقارير الثلاثة جرى التوصل إلى النتيجة نفسها باختلاف تفسيرات معمقة لتقرير عن الآخر، وبإلقاء نظرة سريعة نجد أن التقرير الصادر عام ١٩٧٠ أوضح أن المعطيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية تكاد تكون منعدمة على الرغم من تدريسها في الجامعات، مؤكداً على أن العلوم الاجتماعية التي تحددت هويتها في جامعات وبلدان أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا السوداء، يبدو أنها غير قادرة في الوقت الحالي على تحديد موقعها ودورها في المنطقة العربية^{٢٠}.

في مقابل هذا، كان التقرير الصادر عام ١٩٩٩ أكثر وضوحاً؛ حيث جاء فيه «بأنه ثمة اثنان من أكثر العوامل التي أثرت في تشكيل المسار والوضع الراهن للعلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما المال والسياسة».

لكن عند النظر لما أوضحه تقرير العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠، نجد أنه أعطى نوعاً من التفصيل حول وضع العلوم الاجتماعية في العالم العربي مقسماً إياه إلى مشرق ومغرب، ومؤكداً على أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي يتقاسمها اتجاهان أساسيان هما: الاتجاه الأنجلوسكسوني في المشرق العربي، والاتجاه اللاتيني في المغرب العربي، أحدث هذا التقسيم فروقاً في الأطر النظرية والطرائق البحثية في كل من المنطقتين، إضافة إلى إحداث قطيعة بين الجهتين على الرغم من أنهم يتمتعون بإرث مشترك له تأثيره في واقعهم المجتمعي وبخاصة الإرث الديني منه.

ويغلب على المشرق الطابع العملي التطبيقي من خلال التوسع في إنشاء المراكز البحثية وتخصيصها في ميادين محددة لها علاقة في الغالب بالبرامج التنموية الوطنية، وبخاصة في مصر وبعض دول الخليج، بالإضافة إلى التمويل المتنامي للبحوث التطبيقية في هذه المنطقة سواء من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

وفي هذا الصدد، أشار التقرير إلى أن إجمالي الفجوات التي تعطل نمو العلوم الاجتماعية في الوطن العربي تتمثل في الفجوة بين التنامي الكمي للعلوم الاجتماعية والجودة النوعية للبحوث، والفجوة بين تعليم العلوم الاجتماعية وتراكم الخبرة البحثية، والفجوة الرقمية في البحث، والفجوة بين أجيال الباحثين وفئاتهم.

ومن هذه الفجوات مواطن الضعف الخاصة بأوجه التدريس في أقسام الجامعات العربية خاصة بالنظر إلى الصعوبات المتزايدة في الوصول إلى تدريب الخريجين خارج المنطقة، ولمواجهة ذلك فإن هناك حاجة إلى

٢٠ نعيم بومقورة: "تطور العلوم الاجتماعية بين متطلبات الصياغة الإبيستمولوجية وتداعيات التغيرات المجتمعية"، موقع جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (<http://bit.ly/2QZXDOq>)، آخر تحديث: ٢ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٧ يناير ٢٠١٩.



تعزيز شعور العلماء بأنفسهم بوصفهم مجتمعًا بحثيًا من خلال تشجيع البحوث التعاونية والتبادل العلمي، ويشمل هذا المجتمع الباحثين في المنطقة، ولكنه يمتد أيضًا إلى الباحثين في الشتات الذين يساهمون بخبرات وموارد لا تقدر بثمن، ويرغبون في إعادة الاتصال بوطنهم وإعادة الانخراط في مشاكلهم.

ولمعالجة هذه المشكلات، من الضروري العمل على عدة جبهات في الوقت نفسه، منها التدريب على زيادة المهارات والأبحاث والمنشورات لإنتاج المعرفة والتواصل لتعزيز الرؤية وتمكين صوت المنطقة، ويتمثل التحدي في تنفيذ هذه المهام مع عدم إغفال وتشجيع إنشاء مراكز للتعليم والبحث العلمي في العلوم الاجتماعية.

وعلى المستوى المؤسسي، ينبغي أن تعترف دول المنطقة العربية بتنوع المؤسسات العاملة في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك الجامعات، ومراكز البحوث، والمنظمات غير الحكومية الموجهة نحو البحث، وأن تعي أن العقبات التي يواجهها باحثو العلوم الاجتماعية في المنطقة قد لا تكون مالية فحسب، بل وأيضًا ترتبط بتوافر بنية أساسية ومنتصلة من أجل إنشاء بيئة بحثية مفيدة تثري العالم العربي وتعالج مشاكله.

ويعاني مجتمع البحث في جميع أنحاء المنطقة من نقص في الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك المعلومات الرسمية، مثل: المسوحات الإحصائية، والمواد الأرشيفية، والوثائق، وبعض المعلومات الخاصة التي جمعتها الشركات الاستشارية ومنظمات البحوث التعاقدية، فغالبًا ما يستطيع الباحثون في الخارج الوصول إلى هذه المصادر بشكل أفضل من الباحثين في المنطقة.

وأشار التقرير إلى أن المشهد الحالي فيما يخص وضع العلوم الاجتماعية في المنطقة، يتميز بأجندات جزئية، واهتمامات محلية، وعزلة للمثقفين العرب الذين يترددون في المشاركة في الخطاب العام، ولا يشجعهم على ذلك كل من الدولة والسلطات الدينية التي تقيد الحرية الأكاديمية إلى حد كبير.

وركز التقرير على وضع العلوم الاجتماعية في المنطقة المغاربية، حيث حدد لها بعض الخصائص، منها أن ما ينشره المتخصصون المغاربة بالعلوم الاجتماعية من كتب يفوق ما ينشرونه من مقالات في مجلات محكمة، وينشر ثلثي المقالات تقريبًا باللغات الأجنبية وبخاصة الإنجليزية والفرنسية على حساب اللغة العربية، وتفيد الإحصاءات أن المعدل العام لما ينشره كل باحث مغربي هو مقال واحد كل ثلاث سنوات، موضحًا أن هناك قصورًا في وضع سياسات واضحة المعالم لصالح البحوث الاجتماعية، ناهيك عن عدم الاهتمام المجتمعي بالعلوم الاجتماعية.

ولأن إنتاج المعرفة الخاصة بالعلوم الاجتماعية يرتبط من جهة بوجود موارد كافية، ومن جهة أخرى بوجود استثمار حقيقي يعطي للبحث معناه ويحفز آلية تخصيص الموارد وإقبال الباحثين على هذه العلوم، إلا أن إنفاق بعض البلدان العربية على البحث ليس بكافٍ لتحفيز البحث ما دامت صناعة القرار تهمش البحث وتحقر نتائجه.

ولتجاوز هذه الإشكاليات وتحقيق الاعتراف الفعلي بالعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية؛ أوضح التقرير أن الأمر يتطلب الاستقلال عن العوامل الخارجية، وتدعيم مؤسساتها العلمية، احترام أخلاقيات المهنة البحثية،



وإعادة الاهتمام في ميداني التنظير والمنهجية، والأهم من ذلك اقتحام هذه العلوم ساحة الجدل العلمي العام وإفادة المجتمع.

سابقاً: سبل تطوير العلوم الاجتماعية:

مما تقدم، يتضح أن التقرير قد وضع بعض التوصيات السياسية لتطوير العلوم الاجتماعية، منها: تطوير القدرات البحثية عن طريق قيام الحكومات والمنظمات الدولية ووكالات المعونة بتقديم التمويل لدعم مؤسسات البحث والتدريب الفردي، وتزويد الجامعات والمؤسسات البحثية بالتكنولوجيا والأموال اللازمة لدعم المساواة في الوصول إلى أهم المجالات الوطنية والدولية في العلوم الاجتماعية، وتقوية التعددية اللغوية بين علماء الاجتماع، حتى يكون للجميع القدرة على العمل والتعاون بلغتهم الخاصة مع فهم اللغات الأخرى.

ولذلك شدّد التقرير على ضرورة ترجمة الدراسات التي تتناول التحديات العالمية من منظور محلي لتوسيع نطاق النقاش العام، ومن هذه التوصيات أيضاً تشجيع البحوث متعددة التخصصات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، لذا اقترح إنشاء مراكز بحث متعددة التخصصات لتحسين فهمنا للجوانب الاجتماعية للتحديات العالمية الكبرى مثل التغير البيئي.

وإجمالاً لما سبق، تجدر الإشارة إلى أن باحثي التقرير وضعوا رؤية شاملة عما تواجهه العلوم الاجتماعية خلال مرحلة إعداد التقرير وذلك بالاستناد إلى نماذج متعددة من بلدان ومناطق ومؤسسات مختلفة، وهو ما أكد اختلاف وضع هذه العلوم وفقاً للسياقات الخاصة بكل نموذج على حدة، وتناول أغلب التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية ومحاولة وضع حلول لها، ومن المميزات التي حظي بها هذا التقرير: الطريقة التنظيمية لعرض الأفكار، حيث اشتمل كل فصل من التسعة فصول على مجموعة من المقالات الفردية في السياق نفسه، كل منها يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٠٠٠ كلمة، بأسلوب سلس وبسيط مما يجعل الوصول إلى جوهر ما هو قيد المناقشة أمراً سهلاً.

وهناك بعض الملاحظات على هذا التقرير تكمن في عدة عناصر، أولها القضايا التي تطرق إليها التقرير، حيث ركز التقرير بشكل أساسي ومفصل على المشاكل الخاصة بالفقر وعدم المساواة والتحديات التي تواجه البيئة، لتوضيح التباين الذي تواجهه العلوم الاجتماعية في حل هذه المشكلات، إلا أن هذا غير كافٍ من عدة جوانب، أولها أن هذه التحديات ليست بالجديدة وجرى تناولها في التقارير السابقة، كما أن التقرير لم يقدم رؤية واضحة لطرق تناولها في البلدان المختلفة لمعرفة أوجه التباين الرئيسة وراء ذلك.

أما الجانب الثاني، فعندما استشهد بنماذج لتوضيح التباين مثل مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية CLACSO، والمجلس العربي للعلوم الاجتماعية ACSS، وجمعية مجالس أبحاث العلوم الاجتماعية الآسيوية AASSREC، لم يُتطرق لتوضيح التباين الخاص بقضايا محددة بالاستناد إلى هذه النماذج، بل جرى توضيح أبرز القضايا البحثية المهمة لكل منطقة على حدة، وليس تناول قضية واحدة ورؤية تناول الباحثين لها في هذه المؤسسات.

وأما عن الملاحظة الثانية فهي عن تراتبية الأفكار التي عرضت خلال الفصول المختلفة للتقرير، بمعنى



أن هناك مشكلة ما مثل تمويل البحث، نجد أن هذه المشكلة تناولها أحد الباحثين في الفصل الثالث من التقرير، وتناولها باحث آخر مرة ثانية في الفصل التاسع، فكان من الأولى جمع المعلومات والاستنتاجات الخاصة بهذه القضية - تمويل البحث - في موضع واحد حتى لا يشتت القارئ، ثم إعطاء رؤية متكاملة عن هذه القضية المهمة.

وفيما يخص الملاحظة الأخيرة، فهي عن نظرة بعض بلدان ومناطق العالم للعلوم الاجتماعية، فقد أشار التقرير في مواضع قليلة إلى أن بعض البلدان تعطي الأهمية والأولوية للعلوم الطبيعية، وكان على باحثي التقرير تناول هذه القضية بتفصيل أكثر مما وجد في التقرير، وأيضاً التأكيد في التوصيات التي وضعت على ضرورة تغيير نظرة البلدان للعلوم الاجتماعية، لأن تغيير هذه النظرة يسهم بشكل رئيس في حل النواة الأولى لتطوير العلوم الاجتماعية والاهتمام بها وإعطاء دارسيها والعاملين فيها كل ما يلزمهم؛ لتطوير هذه العلوم ومواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

وختاماً، فإن على جميع الدول وبخاصة بلدان المنطقة العربية التي تواجه تحديات عديدة وبخاصة بعد ثورات الربيع العربي التي طالت معظمها، أن تضع شعار معظم التقارير العالمية للعلوم الاجتماعية المعدة من قبل اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية منذ انطلاقتها سنة ١٩٩٩ وإلى حدود سنة ٢٠١٦، نصب أعينها والذي يؤكد على أن العلوم الإنسانية والاجتماعية هي الحل؛ فهي القادرة على مواجهة أكبر التحديات المعاصرة، وعلى فهم واستيعاب التحولات البنيوية التي تشهدها المجتمعات العربية، وعلى التصدي للمدخلات الأجنبية المؤثرة سلبيًا في النسق الاجتماعي القائم ومحاولة تغييرها، وبخاصة فيما يتعلق بدول العالم الثالث ذات الاختلالات الاجتماعية في مقابل تحسين وتطوير جودة نظم البحث المتدنية القائمة في أغلبها على النقل والترجمة من المصادر الأجنبية.

صادر عام ٢٠٢١ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو
نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkan-srp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing